

# الأمر لله

للإمام محمد بن إدريس الشافعي

١٥٠ - ٢٠٤ هـ

تحقيق وتصحيح

الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب

الجزء الأول  
الرسالة



o b e i k a n d i . c o m

الإمام

جميع حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع. - المنصورة

الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب: ٢٣٠

ت: ٢٢٥٦٢٢٠ / ٢٢٥٦٢٣٠ - فاكس: ٢٢٦٠٩٧٤

المكتبة: أمام كلية الطب ت ٢٢٤٩٥١٣



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، حمداً كثيراً طيباً طاهراً مباركاً فيه ، سبحانك لا نحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، تباركت وتعاليت ، ذا الجلال والإكرام .

لك الحمد الدائم السرمَدَ ، حمداً لا يحصيه العدد ، ولا يقطعه الأبد ، كما ينبغي لك أن تحمد ، وكما أنت له أهل ، وكما هو لك علينا حق يا رب العالمين .

اللهم لك الحمد كله ؛ أحسنه ، وأجمله ، وأكمله ، وأطيبه وأطهره ، ولك الشكر كله ، وإليك يرجع الأمر كله .

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون، صلاة وسلاماً وبركة دائمة ، ما دامت السموات والأرض ، وما شئت من شيء بعد .

وعلى آله وأصحابه وأتباعه ، السائرين على هداه ، المتبعين سنته ، المقتدين به في عبادتهم وعبوديتهم لله عز وجل .

وبعد :

فهذا هو كتاب الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه ، تقدمه لشدة الحديث والفقه ، محققاً ، مُخرِجَةً أحاديثه ، موطأةً مادته ؛ لينهلوا من معينه الصافي ، وموارده الغنية ، ورياضه الزاهرة الغناء .

وقبل أن نتكلم عن الأم ، وما حدا بنا إلى تقديمه في هذا الثوب الجديد ، وهذه العناية الفائقة على قدر المستطاع به - نقدم بين يدي القراء الكرام إطلالة على حياة الإمام الشافعي .

ونجترئ بما يرسم لنا خطوط أو خطوات حياته ؛ إذ تحتاج ترجمته إلى مجلدات كما فعل كثير من العلماء (١) .

(١) عن ترجموا للإمام الشافعي ترجمة وافية :

- ١ - آداب الشافعي ومناقبه لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي .
- ٢ - مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين اليهقي ( ٣٨٤ - ٤٥٨ هـ ) .
- ٣ - مناقب الإمام الشافعي لفخر الدين الرازي ( ٦٠٦ هـ ) .
- ٤ - مناقب الإمام الشافعي لعلماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي .
- ٥ - توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

ونقدم هذه الخطوط من كلام الإمام نفسه بقدر ما يتاح لنا ذلك .

والإمام الشافعي هو : أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي . . . (١) .

ويجتمع مع رسول الله ﷺ في عبد مناف .

قال الإمام: ولدت بغزة سنة خمسين ومائة ، وحملت إلى مكة وأنا ابن ستين (٢) .

وقال : كان أبي من تباله ( موضع ببلاد اليمن ) ، وكان بالمدينة ، فظهر بها بعض ما يكرهه ، فخرج إلى عقلاق ، فأقام بها ، وولدتُ بها ، ثم مات أبي ، فقدم عمي من مكة إلى عقلاق ، وحملني إلى مكة وأنا ابن ستين (٣) .

وذكر ابن أبي حاتم عن الشافعي قوله : ولدت بعقلاق ، فلما أتى على ستان حملتي أُمى إلى مكة (٤) .

ولا تناقض بين هذه الروايات ؛ لأن عقلاق هي الأصل في قديم الزمان ، وهي وغزة متقاربتان ، وعقلاق هي المدينة ، فحيث قال الإمام : « غزة » أراد القرية ، وحيث قال : « عقلاق » أراد المدينة .

قال ابن حجر : فالذي يجمع الأقوال أنه ولد بغزة عقلاق ، ولما بلغ ستين نقلته أمه مع عمه إلى مكة (٥) .

طلبه للعلم :

قال الإمام : كنت يتيماً في حجر أُمى ، ولم يكن لها مال ، وكان المعلم يرضى من أُمى أن أخلفه إذا قام ، فلما جمعت القرآن دخلت المسجد ، فكنت أجالس العلماء ، فأحفظ الحديث أو المسألة ، وكانت دارنا في شِعْب الحَيْف ، فكنت أكتب في العظم ،

(١) توالى التأسيس ، ص (٣٤) .

(٢) المصدر السابق ، ص (٥٠) .

(٣) المصدر السابق ، ص (٥٠ - ٥١) .

(٤) آداب الشافعي ، ص (٢٢ - ٢٣) .

ويقبة كلامه رضى الله تعالى عنه :

« وكانت نَهَيْتِي فِي شَيْئِينَ : فِي الرَّمْيِ وَطَلْبِ العِلْمِ ، فَلْتِ مِنَ الرَّمْيِ حَتَّى كُنْتُ أَصِيبُ مِنْ عَشْرَةِ عَشْرَةٍ . وَسَكَتَ عَنِ العِلْمِ . فَقُلْتُ لَهُ ( القائل عمرو بن سواد ) : أَنْتَ وَاللَّهِ فِي العِلْمِ أَكْبَرُ مِنْكَ فِي الرَّمْيِ » .

(٥) توالى التأسيس ، ص (٥٢) .

فإذا كثر طرحته في جرة عظيمة (١) .

وقال: كنت وأنا في الكتاب أسمع المعلم يلقن الصبي الكلمة فأحفظها. قال: وخرجت عن مكة فلزمت هذيلاً بالبادية أتعلم كلامها وأخذ اللغة ، وكانت أفصح العرب (٢) .

وهكذا كان أول طلب الإمام بعد جمع القرآن الكريم الشعر وأيام الناس والأدب .

ولكن الله عز وجل وَجَّهَهُ وَجْهَهُ أُخْرَى ؛ لما أراد له من المكانة التي بوأه إياها في خدمة الكتاب والسنة ، فتحول إلى أخذ الفقه والحديث لأسباب ما .

وقصد علمين كبيرين ؛ أحدهما في الفقه ، وهو مسلم بن خالد الزنجي (٣) مفتي مكة ، والذي يقول : جالست مالك بن أنس في حياة جماعة من التابعين (٤) . وثانيهما هو ابن عيينة (٥) فأخذ حديثه . وكما يقول : فكتبت عن ابن عيينة ما شاء الله أن أكتب (٦) .

ويقول ابن حجر مبيناً أنه لم يأخذ من هؤلاء فقط ، وإنما حرص على علم ابن

(١) آداب الشافعي ، ص (٢٤) والتأسيس ، ص (٥٤) .

ويقول في آداب الشافعي : « طلبت هذا الأمر عن خفة ذات اليد ، كنت أجالس الناس وأتخفظ ، ثم اشتيت أن أدون ، وكان لنا منزل يقرب شعْبُ الحَيْفِ ، وكنت أخذ العظام والاكثاف ، فكتب فيها ، حتى امتلأ في دارنا من ذلك حَبَانٌ ، والحَبُّ: الجِرة الضخمة (القاموس) .

(٢) توالي التأسيس ، ص (٥٥) .

(٣) هو مسلم بن خالد المخزومي المعروف بالزنجي لشدة سواده ، روى عن الزهري ، وابن جريج ، وهشام بن عروة وطائفة . وعنه الشافعي ، وأبو نعيم ، وعبد الله بن وهب وخلق .

وثقه ابن معين ، وغيره وقال البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن حبان : كان من فقهاء أهل الحجاز ، ومنه تعلم الشافعي الفقه ، وإياه كان يجالس قبل أن يلقي مالك بن أنس ، وكان مسلم بن خالد يخطئ أحياناً .

مات سنة تسع وسبعين ، وقيل : سنة ثمانين ومائة. روايته عند الشافعي وأحمد ، وأبي داود ، وابن

ماجه . (التذكرة ٣ / ١٦٥٢ رقم ٦٥٩٦) .

(٤) توالي التأسيس ، ص (٥٥) .

(٥) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلال ، أحد أئمة الإسلام ، نزل مكة . وروى عن عمرو بن دينار ، والزهري ، وزيد بن علاقة ، وزيد بن أسلم ، ومحمد بن المنكدر ، وأبي إسحاق السبيعي ، وأبي الزبير ، وخلق كثير ، وعنه الشافعي ، وأحمد ، والأعمش ، وشعبة ، وابن جريج ، ومسر ، وهم من شيوخه .

وابن المبارك وحماد بن زيد وأبو معاوية الضرير ، وأبو إسحاق الفزاري ، وهم من أقرانه ، وماتوا قبله ، وابن المديني وابن معين ، وابن راهويه ، والفلاس ، وأبو كريب ، وأمهم سواهم . قال ابن المديني : ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة . وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث . وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول :

لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . مات سنة ثمان وتسعين ومائة . روى عنه أصحاب الكتب الستة والشافعي وأحمد . (التذكرة ١ / ٦١٦ - ٦١٧ رقم ٢٤١٢) .

(٦) توالي التأسيس ، ص (٥٨) .

جريح الذى انتهت إليه رئاسة الفقه بمكة ، فأخذ علمه عن أصحابه (١) .  
وأضيف إلى ذلك أنه أخذ علم عطاء بن أبى رباح كذلك ، وكتاب الأم يزخر بعلم هؤلاء .

وإذا كان هذا فى مكة فقد اتجه إلى عَمِّ آخر لا يقل عن هذين حديثاً وفقهاً وهو الإمام مالك بن أنس ، فقد أتاه فى المدينة وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، ولكنه مهد لهذا اللقاء بحفظ الموطأ ؛ فهو يقول : حفظت القرآن وأنا ابن سبع ، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر (٢) .

ويقول : قدمت على مالك وقد حفظت الموطأ ظاهراً (٣) ، والذى يقرأ مرويات الإمام فى الأم أو فى غيره يجد أنه استوعب أحاديث وآثار الموطأ ، ومثلاً حيزاً كبيراً فى تراثه الحديثى والفقهى .

وأدرك مالك بفراسته ما يتمتع به الإمام مما يؤهله أن يتبوأ مكانة كبرى فى العلم ، فحثه على تقوى الله تعالى وبشره بتلك المكانة ، قال له : يا محمد ، اتق الله فسيكون لك شأن . فقال له الإمام : نعم ، وكرامة (٤) . وقال له بعد أن أعجب بقراءته عليه : يا ابن أخى ، تفقه تَعْلُ (٥) .

وما لاشك فيه أن هذا الكلام من إمام كبير لشاب مثل الإمام الشافعى كان له أكبر الأثر فى حياته العلمية .

والحق أن الأئمة من شيوخته حرصوا على دفع الإمام إلى النهل من العلم ، وعدم الانشغال بغيره ، وإن كان عملاً يدر على الإمام مالاً ويذيع له صيتاً .

يقول الإمام الشافعى : قدم وال على اليمن - يعنى مكة - فكلّمه بعض القرشيين فى أن أصحابه ولم يكن عند أمى ما تعطينى أتجمل به فرهنتُ داراً فتجمّلت معه ، فلما قدمنا عملت له على عمل فحمدت فيه فزادنى ، ووفد الناس فى شهر رجب - يعنى إلى مكة - فأتنوا على فطار لى بذلك ذكر ، ثم قدمت فلقيت إبراهيم بن أبى يحيى فلامنى على

(١) توالى التأسيس ، ص (٧٢) .

يقول ابن حجر : وكانت رئاسة الفقه قد انتهت إلى ابن جريح ، فأخذ علمه عن أصحابه .

(٢) المصدر السابق ، ص (٥٤) .

(٣) آداب الشافعى ، ص (٢٧) .

(٤) توالى التأسيس ، ص (٥٥ - ٥٦) .

(٥) المصدر السابق ، ص (٥٨) .

دخولى فى العمل ، ثم لقيت ابن عيينة فرحب بى ، وقال لى : قد بلغنى حُسن ما انتشر عنك ، وما أدبت كل الذى لله عليك فلا تعد .

قال : فكانت موعظة ابن عيينة أنفع لى (١) .

فقد حرص إبراهيم بن أبى يحيى وابن عيينة شيخاه على ألا ينشغل بغير ما أملوه منه من العلم .

وكلام الشافعى السابق يدل على أنه ذهب إلى اليمن ، ولكنه رجع كما رأينا إلى مكة ، ثم ذهب إلى بغداد والعراق ، وكان هذا دافعاً إلى أن يتعرف على فقه أهل العراق ، فيضمه إلى ما تعرف عليه من فقه أهل مكة والمدينة ، ولم يكن مكثه باليمن إلا شهراً كما يقول .

يقول الإمام : حتى حُملت إلى العراق وكان محمد بن الحسن جيد المنزلة عند الخليفة ، فاختلفت إليه ، وقلت : هو أولى بى من جهة الفقه ، فلزمته وكتبت عنه وعرفت أقاويلهم ، وكان إذا قام ناظرتُ أصحابه . فقال لى : بلغنى أنك تُناظر فناظرنى فى الشاهد واليمين ، فامتعت ، فآلح على فتكلمت معه ، فرفع ذلك إلى الرشيد فأعجبه ووصلنى (٢) .

وقال : فقدما على هارون بالرقه ، قال : فأدخلنا عليه ، ثم أخرجنا من عنده ، ولم يكن معى سوى خمسين ديناراً ، قال : فأنفقتها على كتب محمد بن الحسن (٣) .

وهكذا جمع فقه أهل مكة ، والمدينة ، والعراق ، وكذلك حديثهم ، إلى جانب ما تعرف عليه من فقه أهل مصر عندما رحل إليها .

يقول أبو الوليد بن أبى الجارود : كنا نتحدث نحن وأصحابنا من أهل مكة أن الشافعى أخذ كتب ابن جريج عن أربعة أنفس : عن مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، وهذان فقيهان ، وعن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد ، وكان أعلمهم ابن جريج ، وعن عبد الله بن الحارث المخزومى وكان من الأثبات .

وانتهت رياسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس فرحل إليه ولازمه ، وأخذ عنه .

وانتهت رياسة الفقه بالعراق إلى أبى حنيفة فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن حمل

(١ ، ٢) توالى التأسيس ، ص (١٢٧)

(٣) المصدر السابق ، ص (١٢٨) .

جَمَل ، ليس فيها شيء إلا وقد سمعه عليه ، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث فتصرف في ذلك حتى أصلَ الأصول ، وقعد القواعد ، وأذهن له الموافق والمخالف ، واشتهر أمره ، وعلا ذكره ، وارتفع قدره حتى صار منه ما صار (١) .

وقدم الشافعي ببغداد سنة خمس وتسعين فأقام سنتين ، ثم خرج إلى مكة ، ثم قدم سنة ثمان فأقام أشهراً ، ثم خرج إلى مصر (٢) .

وقبل أن نذهب مع الإمام إلى مصر ، نقول : إنه على الأرجح كان مكثه في بغداد أكثر من ذلك ، وأسس فيها فقهه الذي عرف بالقديم ، وألف فيها الكتب التي سبقت الكتب التي ألفت في مصر . وكان قدومه إلى بغداد سنة خمس وتسعين للمرة الثانية وبعد موت محمد بن الحسن - رحمة الله تعالى عليه .

ويذكر الشيخ محمد أبو زهرة أن قدومه إلى بغداد في المرة الأولى كان عام ١٨٤ أي وهو في الرابعة والثلاثين من عمره (٣) ، ويبدو أنه نقل ذلك عن البيهقي (٤) .

#### تصنيف الكتب في بغداد :

ولم تكن ثمرة وجود الإمام ببغداد هي التعرف على ما عندهم من علم ، وإنما دفعه ذلك إلى تأليف أعمال علمية شكلت فقهه أولاً قبل قدومه مصر ، وهو ما عرف بالقديم .

قال الإمام : اجتمع على أصحاب الحديث فسألوني أن أضع على كتاب أبي حنيفة ، فقلت : لا أعرف قولهم حتى أنظر في كتبهم ، فأمرت فكتب لي كتب محمد بن الحسن . فنظرت فيها سنة حتى حفظتها ، ثم وضعت الكتاب البغدادي : « الحُجَّة » (٥) .

وقال : أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ، ثم تدبرتها فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً - يعني رداً عليه (٦) .

قال البيهقي : وكتابه الذي صنفه ببغداد حمله عنه الزعفراني .

وقال : وله كتب صنفها في القديم وحملها عنه الحسين بن علي الكرابيسي (٧) .

(١) توالي التأسيس ، ص (٧٢ - ٧٣) .

(٢) المصدر السابق ، ص (١٣٣) .

(٣) الشافعي ، ص (٢٣) .

(٤) مناقب الشافعي (١/١٤١) .

(٥) ، (٦) توالي التأسيس ، ص (١٤٧) .

(٧) مناقب الشافعي للبيهقي (١/٢٥٦) .

كما ذكر البيهقي بعض هذه الكتب التي رواها الزعفراني (١) ، ويبدو أنها فى داخل كتاب الحُجَّة ، كما يضم الأم مثلها .

كما صنف الرسالة القديمة والتي سميت العراقية (٢) . وهى التى كتبها لعبد الرحمن ابن مهدي كما يفهم من كلام البيهقي (٣) ، وكما هو مشهور .

انتقال الإمام إلى مصر :

كان انتقال الشافعى إلى مصر عام ١٩٩ تقريباً (٤) .

ورحل إليها من أجل العلم أيضاً ، وأن يوجه دفة العلم فيها إلى الصواب ، كما يرى ويجتهد ، بما يحمل من نصوص الكتاب والسنة ، وآلة الاجتهاد .

وكان على علم بالتيارات العلمية على أرض الكنانة .

يقول الربيع : لزمت الشافعى قبل أن يدخل مصر .

قال : وسألنى عن أهل مصر ، فقلت : هم فرقتان : فرقة مالت إلى قول مالك ،

وفرقة مالت إلى قول أبى حنيفة ، وناضلت عليه .

فقال الإمام : أرجو أن أقدم مصر - إن شاء الله تعالى - فآتيهم بشيء أشغلهم به عن

القولين جميعاً - أى فيما فيه خلاف بين هذه الأقوال .

قال الربيع : ففعل ذلك - والله - حين دخل مصر (٥) .

التصنيف في مصر :

وألف الإمام فى مصر ما انتهى إليه علمه واجتهاده ، وكان ثمرة ذلك الأم؛ الذى

نحن بصدد تقديم نشرة له فى ثوب جديد ربما تقترب من الكمال ، بفضل الله تعالى

والكمال لله وحده عز وجل .

يقول حرملة : قدم علينا الشافعى سنة تسع وتسعين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين

عندنا بمصر (٦) .

(١) المصدر السابق ( ١ / ٢٥٥ ) .

(٢) توالى التأسيس ، ص (١٥٠) .

(٣) مناقب الشافعى للبهقى ( ١ / ٢٣٠ ) .

(٤) وقال الزعفرانى : سنة ثمان وتسعين (توالى التأسيس ، ص ٥٩) .

(٥) مناقب الشافعى للبهقى ( ١ / ٢٣٨ ) .

(٦) المصدر السابق (١/٢٣٧) .

وهكذا ظل الشافعي في مصر خمس سنوات تقريباً إلى أن توفي عام أربع ومائتين ، عن عمر يناهز الأربع والخمسين سنة ، وهو عمر قصير إلى جانب ما وضع الإمام من كتب ونشر من علم .

ولكنه كما يقول بعض العلماء وسئل : كيف وضع الشافعي هذه الكتب وكان عمره سيراً ؟ فقال : جمع الله عقله لقله عمره (١) .

واجتمع للإمام من الأدب والتواضع والفصاحة وغير ذلك ما يؤهله للإمامة والتصدر لتجديد دين الأمة في القرن الثاني الهجري .

وهذه الجوانب يوجزها داود بن علي الأصفهاني ، فيقول :

اجتمع للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره :

فأول ذلك : شرف نسبه ومنصبه ، وأنه من رهط النبي ﷺ .

ومنها : صحة الدين ، وسلامة المعتقد من الأهواء والبدع .

ومنها : سخاوة النفس .

ومنها : معرفته بصحيح الحديث وسقيمه وبناسخ الحديث ومنسوخه .

ومنها : حفظه لكتاب الله تعالى ولاخبار رسول الله ﷺ ، ومعرفته بسير النبي ﷺ

وسير خلفائه .

ومنها : كشفه لتمويه مخالفيه ، وتأليفه الكتب .

ومنها : ما اتفق له من الأصحاب مثل أبي عبد الله أحمد في زهده وعلمه وإقامته

على السنة ، ومثل سليمان بن داود الهاشمي ، والحميدي ، والكرائسي ، وأبي ثور ،

والزعفراني ، والبويطي ، وأبي الوليد بن أبي الجارود ، وحرملة ، والربيع ، والحارث

ابن سريج ، والقائم بمذهبه أبي إبراهيم المزني ، ولم يتفق لأحد من العلماء والفقهاء ما

اتفق له من ذلك (٢) .

ويقول في الإمام أيضاً :

التَّقِيُّ فِي دِينِهِ ، النَقِيُّ فِي حِسْبِهِ ، الْفَاضِلُ فِي نَفْسِهِ ، الْمُتَمَكِّ بِكِتَابِ رَبِّهِ ،

الْمُقْتَدِي قَدْوَةَ رَسُولِهِ ، الْمَاحِي لِأَثَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ ، الْذَاهِبُ بِجَمْرَتِهِمْ ، الطَّامِسُ لِسْتِهِمْ

فَاصْبَحُوا (٣) كما قال تعالى : ﴿ فَاصْبَحْ هَـيْئًا تَذُرُّهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

(١) مناقب الشافعي لليهقي ( ١ / ٢٥٩ ) .

( ٢ ، ٣ ) توالى التاميس ، ص ( ١٠٢ ) .

مُقْتَدِرًا (٤٥) ﴿ [الكهف] .

وآية أدب الشافعي ما نجاهه في الام من أدبه مع الائمة قبله ، فما عاب أحداً منهم وخاصة شيخه الإمام مالك ، وكذلك كان مع أبي حنيفة والأوزاعي ومحمد بن الحسن ، هؤلاء الذين تناول آراءهم بالمناقشة ، وخاصة فيما خالفهم فيه .

وما يروى غير ذلك يعارضه مملك الإمام في الام ، إضافة إلى عدم ثبوته .

أما ما هو خاص بالتأليف ، فقد فاق غيره بحسن التصنيف .

يقول البيهقي :

فإن حسن التصنيف يكون بثلاثة أشياء :

أحدها : حسن النظم والترتيب .

والثاني : ذكر الحجج في المسائل مع مراعاة الأصول .

والثالث: تحرى الإيجاز والاختصار فيما يؤلفه، وكان الشافعي خص بجميع ذلك<sup>(١)</sup>.

كتاب الام :

وكتاب الام الذي بين أيدينا هو كما سُمِّي عدة كتب ضمها كتاب واحد بعضها في الأصول ، وبعضها في الفروع ، وهي كما بينها البيهقي - وباستثناء ما ألفه في العراق ويمثل المذهب القديم - كتب مستقلة وإن كانت جمعت بين دفتي الام<sup>(٢)</sup> .

وهناك كتب أخرى ذكرت ، ولكنها اختصار من كتب هذا السفر العظيم ، وذلك كالمبسوط الذي هو مختصر كبير<sup>(٣)</sup> - كما ذكر من ترجموا له ، وهو الذي حمله عنه المزني<sup>(٤)</sup> .

ويبدو أنه المختصر الذي طبع مع الام . والله عز وجل وتعالى أعلم .

ولم يزل العلماء يعرفون أن الام من تأليف الشافعي ، وأنه ضم كتبه حتى خرج علينا متسرع في أحكامه ، وهو أن الام ليس من تأليف الشافعي ، وإنما هو من تأليف الربيع<sup>(٥)</sup> .

واستند إلى قول لأبي طالب المكي قال فيه : « وأحمل البويطي نفسه واعتزل عن

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٦٠) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٤٦ - ٢٥٤) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٤٢) .

(٤) توالي التأسيس ، ص (١٥٥) .

(٥) هو الدكتور ركي مبارك الذي ألف كتاباً في ذلك جعل عنوانه : إصلاح أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي : كتاب الام لم يؤلفه الشافعي ، وإنما ألفه البويطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان .

الناس بالبوطة من سواد مصر ، وصنف كتاب الأم الذي ينسب إلى الربيع بن سليمان ويعرف به ، وإنما هو جمع البويطي ، لم يذكر نفسه فيه وأخرجه إلى الربيع فزاد فيه ، وأظهره وسمعه منه « (١) .

وقد رجح هذا المدعى أن الأم وضع بعد وفاة الشافعي ؛ لأنه ليس له مقدمة . ولن نقف طويلاً أمام هذا الادعاء الزائف ؛ إذ لو قرأ صاحبه قليلاً في الأم لما جشم نفسه هذا القول الفج ، متحدياً بذلك ما استقر عند العلماء من أن الشافعي هو الذي صنف الأم بمعنى أنه كلامه وآراؤه ، وعلمه ولفظه .

فالربيع - وهو الثقة - نسب إلى الشافعي الكلام الذي للأم في كل فقرة من فقراته ، بل حدد ما لم يسمعه من الشافعي لأمر ما ، وإنما سمعه من غيره كالبويطي . يقول الربيع : فاتنى من هذا الموضوع من الكتاب ، وسمعت من البويطي ، وأعرفه من كلام الشافعي (٢/٢٥٢) .

ثم قال بعد ثلاث صفحات : إلى ههنا انتهى سماعى من البويطي (٢/٢٥٥) ، وانظر أيضا (٢/٢١٦ - ٢١٨) .

وقال في كتاب الأفضية - الإقرار والمواهب : أنا أشك في سماعى من ههنا إلى آخر الإقرار ، ولكنى أعرفه من قول الشافعي (٧/٢٣٥) .

ويقول في كتاب الزكاة : إنه سمع الكتاب كله « إلا أنتى لم أعارض من ههنا إلى آخره » (٣/١٥٨) .

فهذه استثناءات من سماع الربيع من الشافعي والتوثق من هذا السماع على امتداد الكتاب كله بالمعارضة ، مما لا يدع شكاً في أن الأم كان رواية للربيع مما سمعه من الشافعي رضي الله عنه . ومهما يكن من أمر فقد كفانا مثونة الرد على هذا الادعاء علماء أجلاء ، وهم : الشيخ السيد أحمد صقر عليه رحمة الله تعالى في مقدمته لتحقيق كتاب مناقب الشافعي (ص ٣١ - ٤٢) .

والشيخ حسين والى في مجلة نور الإسلام (٤/٦٥٧ - ٦٨٨) ، والعلامة الشيخ أحمد شاکر في مقدمة تحقيق الرسالة (٩ - ١٠) .

والإمام الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه « الشافعي » (ص : ١٤٣ - ١٤٩) . والأستاذ الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر في مقدمة تحقيق كتاب « مناقب الإمام الشافعي » لابن كثير (٣٣ - ٤٨) .

وقد انتهوا - جزاهم الله خير الجزاء وأحسنه - إلى أن الأم من تأليف الإمام الشافعي، وأوضحوا أن غير ذلك زعم باطل.

ولكنني لى رأى يصوب ما قاله أبو طالب المكي ومن تبعه (١).

وهو أن الشافعي ألف كتاباً مستقلة لم يرتبها ترتيباً محدداً ولم يجمعها بين دفتي كتاب حتى جاء تلاميذه كالبيوطى والربيع، فرتبوا هذا الترتيب الذى بدا عليه الأم، وهذا ما أراده أبو طالب، وخاصة فى قوله: «من جمع البيوطى (٢)».

والدليل على هذا أمور:

١- أن الإمام الشافعي كثيراً ما ينبه إلى أنه كتب كتاباً قبل الكتاب الذى هو بصده، ونرى أن هذا الكتاب الذى أشار إليه قبلاً هو متأخر، ففي البيوع مثلاً يقول: «كما وصفنا فى جماع العلم» (١١٣/٣).

وكتاب جماع العلم وضع فى نهاية الكتاب أو قرب نهايته تقريباً.

وقال الإمام فى كتاب الرضاع: قد وصفنا فى كتاب الاختلاف هذا وغيره. (٦٩/٥).

وكتاب الاختلاف؛ سواء قصد به اختلاف الحديث، أو اختلاف مالك، أو غيرهما كلها متأخرة عن كتاب الرضاع وقرب نهاية الكتاب.

٢- أن ترتيب المختصر غير ترتيب الأم، أعنى مختصر المزنى الذى هو بين أيدينا ومطبوع مع الأم، مما يعنى أن كلاً من تلاميذ الإمام رتب ترتيباً خاصاً به.

وقد يبدو أن ترتيب الأم فى صورته الحالية وترتيب المزنى متقارب، ولكن فى الحقيقة أن الترتيب الذى عليه الأم المطبوع ليس هو الترتيب الذى كان عليه عند الربيع، وإنما هو ترتيب آخر وضعه سراج الدين البلقينى من أئمة الشافعية، كما سنيين بعد قليل، ويبدو أنه استهدى فى ترتيبه بترتيب المزنى.

وكذلك ترتيب البيوطى فى مختصره مختلف عن الأم وعن مختصر المزنى (٣).

(١) تبعه فى ذلك الغزالي فى الإحياء (١٧٣/٢) طبعة دار القلم - بيروت.

(٢) كنت أظن أننى لم أسبق إلى هذه الفكرة، ثم قرأت للشيخ محمد أبى زهرة فوجدته قد سبقنى إلى ذلك فقال: «ولكن قد يراد به أن البيوطى هو الذى جمع ماكتب الشافعي، وما أملاه، ثم أعطاه الربيع فزاد فيه ونشره على أنه من روايته، ويكون المراد من التصنيف هو هذا الجمع.

وإن كان الشيخ أبو زهرة قد رد هذا التفسير». (الشافعي ص ١٤٧ - ١٤٨).

(٣) مختصر البيوطى - المخطوط رقم ٣٠٨ ورقة ٢٤٨ فقه الشافعي - طلعت - ميكرو فيلم ٢٦٤.

وعلى ذكر لمختصر البويطى قد يكون المراد بكلام أبى طالب هو هذا المختصر ، ولكن أطلق عليه الأم .

فهذا المختصر رواه البويطى ، كما رواه الربيع أيضا ، ورواه عن الربيع أبو حاتم محمد بن إدريس الرازى ، وهذه هى النسخة المخطوطة فى دار الكتب المصرية (١) .

٣ - والترتيب القديم للأم فيه كثير من الارتجالية ، فقد يتعرض للمسألة الواحدة فى أكثر من موضع ، بل وفى مواضع متباعدة جداً ، وهذا ما حدا بالبلقيني أن يعيد ترتيبه . وهذا يذكرنا بكتاب السنن المأثورة للشافعى فهو أيضاً غير مرتب ، وكأنه كان يملئ كل ذلك كيفما اتفق له دون مراعاة لترتيبها (٢) .

وهذا يعنى أن الإمام كان يكتب الأبواب والكتب والمسائل أو يملئها ، دون عناية بترتيبها .  
٤ - وعندما يذكر البيهقى أو غيره مصنفات الشافعى ذكر كتباً كثيرة مما ضمه فى معظمه كتاب الأم ، وهذا يوحى بأن الشافعى قد تركها مستقلة لا يضمها كتاب حتى جاء البويطى أو الربيع فجمعها (٣) .

٥ - أن الأم يضم ما هو مبسوط ، وما هو مختصر على نحو لا يفسره إلا أن الربيع مثلاً هو الذى اختار كل هذا وجمعه .

وقد يظهر أن هناك كتباً للشافعى لم يضمها الأم كالصوم الكبير ، فالموجود هو الصوم الصغير .

وأكبر الظن أن الربيع ليس عنده هذا الكتاب ، فلم يضمه إلى الأم .

فهذا كله مما يبين وجهاً للصواب فى أن الذى رتب الأم ، أو جمعه على نحو ما هو الربيع أو البويطى كما أشار أبو طالب المكى ، وإن كان عبر عن ذلك بالتأليف أو التصنيف ، ولكن عبارته تنص على أن ما فعله البويطى أو الربيع هو جمع فقال : « وإنما هو جمع البويطى » أى جمع الكتب والأبواب على نحو معين - لما سبق من الدلالات .

وعلى كل حال ، فالأم من كلام الشافعى ؛ كتاباته وإملاءاته ، وليس هو من كلام الربيع ولا من وضع البويطى .

(١) انظر البيانات السابقة .

(٢) نشر كتاب السنن أكثر من نشرة ، لكن أفضل نسخة نشرت له هى نشرة الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر فى مجلدين . دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

(٣) مناقب الشافعى للبيهقى (١/٢٤٦ - ٢٥٤) .

يقول الشيخ أبو زهرة في ذلك:

والخلاصة أن الأخبار متضاربة والأسانيد متصلة مُثَبِّتة أن الشافعي رحمته الله كان يدون كتبه ، وأنه دون كتباً بالعراق ، ودون مثلها بمصر ، وكان يكتب ثم يقرأ ما كتب تلاميذه، ثم ينسخونه ، وأحياناً كان يملئ ، وأن الربيع بن سليمان هو الذي روى كتب الشافعي التي انتهى إليها ، ودون آخر آرائه فيها ، وأن العلماء كانوا يشدون الرحال إليه لنقل كتب الشافعي ، وأن الربيع قد سمع جل هذه الكتب عن الشافعي ، وأن ما لم يسمع من أبواب الفقه قد ذكره هو في روايته ، وقد نصت عليه كتب التاريخ ، وهذا ياقوت يحصى ما لم يسمعه الربيع عن الشافعي من أبواب الفقه في معجمه: والذي لم يسمعه الربيع من الشافعي رحمته الله وأرضاه ؛ كتاب الوصايا الكبير ، وكتاب اختلاف أهل العراق على عليّ وعبد الله ، وكتاب ديات الخطأ ، وكتاب قتال المشركين ، وكتاب الإقرار والحكم بالظاهر ، وكتاب الأحباس وكتاب اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكتاب مسألة الجنين ، وكتاب وصية الشافعي ، وكتاب ذبائح بني إسرائيل ، وكتاب غسل الميت ، وكتاب ما ينجس الماء مما خالطه ، وكتاب الأمالي في الطلاق.

والربيع كان يحتاط كل الاحتياط ، فهو يذكر العبارات التي وجدها في نسخة منقولة عن الشافعي وسمعها منه ، ولو كان فيها خطأ في النقل ، فيثبتها ثم يبين الخطأ ، وما لم يسمعه يقول: لم أسمع ، ففي غسل الميت يقول: لم أسمع هذا الكتاب من الشافعي ، وإنما أقرؤه على المعرفة ، وفي كتاب إحياء الموات يقول: ولم أسمع هذا الكتاب ، وإنما أقرؤه على معرفة أنه من كلامه.

وقد كان أحياناً يعلق على المنقول ، فهو يذكر أحياناً بعض أقوال الشافعي ثم يبين أن له في المسألة قولاً آخر يكون قد سمعه منه ، ولم يدونه ، وأحياناً يقول: رجع عن هذا القول بعد... وهكذا.

وقد نبهنا فيما نقلنا عن ابن حجر أن الشافعي قد كان يرجع عن بعض أقواله المدونة ، ويبقى المدون كما هو ؛ لأن الرجوع كان بعد التدوين ، فيكتفى بالتنبيه بالرجوع ، فكان الربيع يروي الكتاب كما سمعه مدوناً ، ثم يبين أنه رجع عن هذا الرأي ، أو أن آخر أقواله هو كذا (١).

(١) الشافعي لأبي زهرة ص (١٤٨ - ١٤٩).

## موضوع الأم:

والأم يضم بين دفتيه أنواعاً من الكتب:

- ١ - فى الفروع ، وهو الغالب على الكتاب .
- ٢ - فى الأصول كالرسالة ، واختلاف الحديث ، وجماع العلم... إلخ.
- ٣ - فى الفقه المقارن ، كاختلاف مالك والشافعى ، واختلاف أبى حنيفة وابن أبى لىلى... إلخ.
- ٤ - آيات الأحكام وتفسيرها ، وقد ساقها أدلة على الأحكام التى أثبتها .
- ٥ - أحاديث الأحكام وآثارها فقد ساقها مُسنَدَةً أدلة على الأحكام التى يثبتها .

## منهج الإمام فى الأم:

وهو يبدأ بالآيات الكريمة فى الموضوع الذى يتكلم فيه ، ويبين وجه دلالتها على ما يريد من الأحكام ، ثم يثنى بالأحاديث أو الآثار إذا وجدت وقد يبين ثبوتها وقد يسكت ، لكنه يبين ما هو ضعيف منها ، وما سكت عنه فهو صالح عنده على حد تعبير أبى داود السجستانى فى كتابه إلى أهل مكة وهو يبين شرطه فى كتابه السنن .

ثم يتكلم عن فروع الباب ، وما يستنبط فيه من أحكام بناء على الأدلة وقواعد الأصول ، وقد يتخلل ذلك بعض هذه القواعد .

وإذا كانت المسألة التى يتكلم فيها خلافية فإنه يعرض كلام المخالفين وأدلتهم ويناقشهم ويثبت ما يراه صواباً .

وقد خصص كتباً للخلاف كاختلاف مالك ، وأبى حنيفة وابن أبى لىلى وسير الأوزاعى والرد على محمد بن الحسن ، واختلاف العراقيين .

والأم بهذا له أهمية كبرى تجعلنا نهتم ونُعنى به عناية فائقة ، وهى أنه لا يمثل فقه الإمام الشافعى فقط ، وإنما يمثل آراء فقهاء عصره ، وربما لا نجد هذه الآراء إلا فى الأم ؛ كآراء ابن أبى لىلى وسير الأوزاعى ، حفظها لنا الإمام وقدمها من خلال بيان موقفه من مسائلها .

والأم بهذا يعتبر كتاباً ممتازاً فى الفقه المقارن يضم آراء الإمام وآراء الآخرين ، بل وأدلتهم وأدلتهم .

حقيقة إنه لا يقف أمام هذه المذاهب إلا عند الاختلاف والنقاش والمُحاجة. ولكن هذا هو ما نحتاج إليه ، أما ما يتفق فيه مع الآخرين أو يتفوقون معه فيه فقد قدمه لنا واضحاً بحججه التي هي حجج الآخرين كذلك .

ولا نبالغ على هذا إذا قلنا: إن الام ضم فقه عصره كله والأمواج المتلاطمة فيه. ولم يكن يستطيع هذا إلا رجل مثل الشافعي ، في سعة علمه واجتهاده في وقوفه على هذه الآراء واستيعابها .

### أصول الإمام :

وأصول الشافعي التي سار عليها وأسس فقهه عليها قد أبنها في كتاب لنا ناقش أحد المنحرفين في تقديم صورة غير صحيحة عن الإمام الشافعي وآرائه في الأصول. وهو نقض كتاب نصر أبو زيد ودحض شبهاته « (١) .

ولكننا نجتزئ نصوصاً تدل بإيجاز على معالم أصوله:

يقول في كتاب اختلافه مع مالك:

« ما كان الكتاب أو السنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ، أو واحد منهم ، ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم إذا صرنا فيه إلى التقليد أحب إلينا . . . فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين في موضع إمامة أخذنا بقولهم ، وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم » .

«والعلم طبقات شتى :

الأولى : الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة .

ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة .

والثالثة : أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ، ولا نعلم له مخالفاً منهم .

والرابعة : اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك .

والخامسة : القياس على بعض هذه الطبقات .

ولا يصر إلى شيء غير الكتاب والسنة، وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى « (٢) .

(١) نشرته مكتبة الخانجي عام ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

(٢) الام (٨ / ٧٦٣ ، ٧٦٤) .

وقال فى الرسالة :

« أما ما دلت عليه السنة فلا حجة فى أحد خالف قوله السنة ، ولكن أذكر من خلافهم ما ليس فيه نص سنة ما دل عليه القرآن نصاً واستنباطاً ، أو دل عليه القياس » (١).

وقيل للشافعى : « رأيت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرقوا فيها ؟ فقال : نصير منها إلى ما وافق الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، أو كان أصح فى القياس » (٢).

فستل : « أفأريت إذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف أفتجد لك حجة باتباعه فى كتاب أو سنة ، أو أمر أجمع الناس عليه ، فىكون من الأسباب التى قلت بها خيراً ؟

قال : ما وجدنا فى هذا كتاباً ولا سنة ثابتة ، ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحدهم مرة ، ويتركونه أخرى ، ويتفرقون فى بعض ما أخذوا به منهم .

قيل له : فإلى أى شىء صرت من هذا ؟

قال : إلى اتباع قول واحدهم إذا لم أجد كتاباً ، ولا سنة ، ولا إجماعاً ، ولا شيئاً فى معنى هذا يحكم له بحكمه ، أو وجد معه قياس » (٣).

وقال : « وأمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج به فى أن إجماع المسلمين - إن شاء الله - لازم » (٤).

وقال : « ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التى أمر بلزومها » (٥).

هذا ما قاله الشافعى - رحمة الله عليه - فى طبقات العلم ، وفى الإجماع ، وفى أقوال الصحابة .

ونفهم منه جلياً ما يلى :

أولاً : أن الإجماع فى مرتبة أقل من مرتبة السنة ، وليس مثلها ولا داخلاً فيها .

ثانياً : أن الإجماع هو قول العامة من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم ، وهو الذى سماه الشافعى : « أمر أجمع الناس عليه » .

(١) الرسالة (١/٢٦٦) .

(٢) المصدر السابق (١/٢٧٥) .

(٣) المصدر السابق (١/٢٧٥) .

(٤) المصدر السابق (١/١٨٥) .

(٥) المصدر السابق (١/٢٢١) .

ثالثاً : رأينا أن السنة كلها فى مرتبة واحدة وهى مقدمة على الإجماع . ويقول : «وجهة العلم الخبر فى الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، أو القياس» (١) .

ويقول فى معنى القياس :

«والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة ؛ لأنهما علم الحق ، المُفترَضُ طلبه ...

وموافقتة تكون من وجهين :

أحدهما : أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصاً ، أو أحله لمعنى ، فإذا وجدنا ما فى مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة أحلناه أو حرمانه ؛ لأنه فى معنى الحلال والحرام .

ونجد الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره ، لا نجد شيئاً أقرب به شيئاً من أحدهما ، فلحقه بأولى الأشياء شيئاً به» (٢) .

دوافع تحقيق الأم :

طبع كتاب الأم فى بولاق عام ١٣٢١هـ أى منذ ما يزيد على مائة عام ثم تالت طبعات مصورة عن هذه الطبعة ، أو مجموعة جمعاً جديداً عن هذه الطبعة أيضاً .

وقد دفعنى إلى تحقيق هذا الكتاب وإخراجه فى صورة جديدة الأمور التالية :

أولاً : وفرة المخطوطات الجيدة التى يمكن أن يحقق عليها نص الكتاب ، وتذلل الصعاب ، وتحل بعض المشكلات التى واجهت العلماء الذين قاموا على الطبعة الأولى .

ومن هذه المشكلات بعض الكلمات التى لم يستطيعوا قراءتها ، وبعض الخروم التى لم يستطيعوا رتقها .

ومن هذه النسخ المخطوطة ما هى على الترتيب الاصل للام الذى رجحنا أن يكون ترتيب الربيع وهو يجمع كتب الكتاب ، ومن هذه النسخ التى حصلنا عليها - أى على صورة كاملة للكتاب - من مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، ونسخة كذلك من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، وسياىتى وصفهما قريباً .

ومن النسخ ما هى على الترتيب الذى قام به سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى

من أئمة الشافعية (١) (ت : ٨٠٥هـ / ١٤٠٢م).

وقد جمع ما تفرق من الأبواب المتجانسة على مدى الكتاب - فى أمكنة واحدة .

وقد رتب ثلث الكتاب تقريباً إلى نهاية المعاملات .

وترتيبه موافق لترتيب مختصر المزنى الذى طبع على هامش الأم ، والذى حمله المزنى عن الإمام الشافعى .

وهذا يجعلنا نرجح أنه استهدى بهذا الترتيب فيما قام به من ترتيب الأم .

ولدينا نسخة من ترتيب البلقينى هذا ، وهى عبارة عن ثلث الكتاب ، كما نرجح أن هذا هو ما قام به من ترتيب فى الكتاب .

والذين قاموا بالطبعة الأولى للأم طبعوه على هذا الترتيب ، ونحن أيضاً طبعناه على هذا الترتيب ؛ لما فى ذلك من فوائد سنيها فى بيان عملنا فى تحقيق الكتاب .

وقد فهم من كلام بعض الباحثين أن تهذيب البلقينى فيه حذف من الكتاب (٢) ، وليس الأمر كذلك بل هو إعادته للترتيب فقط ، وقدم الكتاب بنصوه كاملة ، ولكنه ضم

(١) له ترجمة ضافية فى لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ لابن فهد الهاشمى المكي . (ص ٢٠٦ - ٢٢٠) .  
وفيهما : «مولده فى ليلة الجمعة الثانى عشر من شعبان سنة أربع وعشرين وسبعمئة بغربى أرض مصر ببلقينة، فنشأ بها قال : وتفقه وبرع وتقن فى علوم ، ولم تر العيون أحفظ منه خصوصاً لأحاديث الأحكام والفقّه .

رحل إليه الطلبة من الأفاق الشاسعة للقراءة عليه ، فانتفعوا به ، وتخرج به خلائق لا يحصون ، وخضع له الأئمة من المفسرين والمحدثين ، والفقهاء والأصوليين والنحويين ، وتلمذوا له ؛ لما بدا لهم من كثرة محفوظه ، لاسيما لنصوص الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ والمعركة التامة بهذه العلوم .

واجتهد فى آخر عمره ، واختار مسائل فانفرد بعلوم شتى ، ودارت عليه الفتوى .  
إلى أن بين أنه رتب الأم .

وقال مقلداً من شأن هذا : « ليس فيه كبير أمر لم يتعب عليه » هكذا قال ، ولكن الأمر ليس كذلك ، فنحن نرى أنه بذل فى ذلك جهداً كبيراً ذلل الانتفاع لمن أراد أن يتنفع به ، فقد لمّ شتاته ، وجمع متفرقه من طول الكتاب وعرضه .

قال : « وتوفى فى ذى القعدة الحرام سنة خمس وثمانمئة بالقاهرة ولم يخلف بعده مثله » .

(٢) فهم ذلك من كلام فؤاد سزكين فى كتابه تاريخ التراث (١٦٩/٢ - ١٧٠) .

قال : ومن المحتمل أن النص الطبع غير كامل ، ولذا يجب تحقيق الكتاب من جديد ومنهج علمى اعتماداً على المخطوطات التى اكتشفت حديثاً .

وهذا ما تقوم به والحمد لله رب العالمين ، ولكننا ننبه إلى أن ما سماه فؤاد سزكين بتهذيب البلقينى لم يكن سوى ترتيب للكتاب ، وأن الطبعة الأولى للكتاب كاملة باستثناء أسقاط ، كما سننبه ، ولكنها قليلة لا تعطى انطباعاً بأن النص غير كامل .

وإطلاقه على عمل البلقينى بأنه « تهذيب » ربما لم يكن دقيقاً والأدق أن نقول : إنه رتب بعض الكتاب .

الموضوعات المتجانسة إلى بعضها في مكان واحد .

والذي نريد أن ننبه عليه وحدا بنا إلى تحقيق الكتاب أن البلقيني وهو يرتب سقطت منه بعض الأبواب ، وبعض النصوص ، وإن كانت قليلة .

وهذا احتيج معه إلى تحقيق جديد يعيد ما سقط من هذا الكتاب .

ومما سقط: « باب الموضع الذي يجوز أن تصلى فيه الجمعة وغيرها مع الإمام » [رقم: ١٠٠ من كتاب الصلاة ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٩] .

وقام البلقيني بعمل آخر ، وهو ضم أجزاء من كتب في نهاية الأم أو من الرسالة أو من اختلاف الحديث إلى الكتب التي في أول الكتاب لأنها في موضوعها ، فمثلاً يضم ما في صلاة الخوف في تلك الكتب إلى باب صلاة الخوف في كتاب الصلاة ، وهكذا .

وأدخل هذا بين ثبات الكتب في أول الكتاب - وإن كان ينبه عليه .

وهذا ما فسر لنا أن الذين قاموا بالطبعة الأولى قاموا بالشئ نفسه وإن كان في الهامش .

وصنع البلقيني هذا جعل أصحاب الطبعة الأولى قد يظنون أن بعض النصوص ليست من الأصل فيضعونها في الهامش ، كما في ص ٧٥ ج ٣ عندهم وعندنا ١٧٧/٣ . كما سقطت بعض السطور من الأصل .

وفي نهاية الكتاب في الثلث الأخير منه اعتمد القائمون على طبع البلوانية على نسخة سقيمة ، وفيها سقط مما أخل بتقديم نصوص الكتاب كاملة .

قالوا في أول كتاب الحدود : « من أول كتاب الحدود انقطعت النسخة التي عرفناها بالصحة ، وكنا نثق بها ونعتمد عليها ، وليس عندنا من هذا الموضع إلا نسخة سقيمة لا يعول عليها ؛ لكثرة ما عهدنا من تحريفها ونقصها وزيادتها فليعلم » (١) .

وآية ذلك ما في كتاب مالك والشافعي من سقط في البلوانية مقدار ست صفحات في طبعتنا ( ٩ / ٢١٣ - ٢١٩ ) .

وفي أول جماع العلم هنا أسقاط ، ومنها سقط كبير في أول الكتاب ، ولم تسلم منها كلها نسخة الشيخ أحمد شاكر ؛ لأنه اعتمد على المخطوطة السقيمة التي اعتمد عليها

أصحاب البلوقية (١) . وهكذا .

فهذه الأسقاط كلها يحتاج الكتاب معها إلى إعادة تحقيقه .

ثانياً: ومن بعض المخطوطات التي أعدتها لتحقيق الكتاب تبين لى أن الرسالة جزء من الأم ، وليست كتاباً منفصلاً ، ومخطوطة أحمد الثالث بتركيا ، ومخطوطة المحمودية بالمدينة المنورة تؤكدان ذلك .

فهما يبتدئان بكتاب الرسالة ، ثم بما يلي ذلك من كتاب الطهارة دون فاصل كما سنين في صورة المخطوطات التي اعتمدنا عليها .

وإذا كانت الطبعة البلوقية لا يبتدئ كتاب الأم فيها بمقدمة ، فإن كتاب الرسالة يبتدئ بمقدمة هي مقدمة للكتاب كله .

وفي هذا رد على من زعموا أن كتاب الأم ليست له مقدمة (٢) .

ويبدو أن بعض نسخ أصحاب البلوقية كانت فيها الرسالة متصلةً بالطهارة فطبعوها مع الكتاب ، ولكنهم فصلوها على نحو يوحى بأن الرسالة ليست من الأم .

على أننا نلاحظ أمراً هاماً: أن الأم من غير الرسالة ليس فيها إسناد قبل الربيع بن سليمان .

وقال القائمون على الطبعة : « اتفقت جميع النسخ التي بيدنا على البداءة بهذه الجملة: « أخبرنا الربيع بن سليمان » ولعل راوى الأم عن الربيع هو راوى الرسالة عنه ، وهو أبو الحسن على بن حبيب بن عبد الملك ويمكن أن يكون غيره . . . .

ولو أنهم تنبهوا أو نبهتهم النسخ التي بأيديهم أن الرسالة جزء من الأم يبتدئ بها الكتاب لما احتاجوا إلى هذا التنبيه ، ولما وقعوا في « لعل » ، فيقينا هو على بن حبيب راوى الأم ابتداء من الرسالة .

ومن الأم أيضاً كتاب اختلاف الحديث ؛ إذ هو في المخطوطين المذكورين التركي والمديني جزء من الأم ، وهو قبل جماع العلم .

وقد احتاج الأمر إلى تحقيق يعيد هذين الكتابين إلى الأم بين شطآنه .

(١) المصدر السابق - الطبعة البلوقية (٧/ ٢٥٠) .

وعلقوا بقولهم : « كذا في النسخة ، وفيه سقط وتحريف لم نهتد إليهما . فحرر ، وقد انفردت هنا نسخة سقيمة جداً لم نثر على غيرها بعد البحث والتنقيب ، وتنتهي إلى كتاب القرعة . كنه مصححه » .

ومن العجيب أن الشيخ أحمد شاکر لم يلتفت إلى هذا ، وبرر اتصال الكلام ( جماع العلم ، ص ١٦ ) .

(٢) زكى مبارك في دعواه المزعومة أن كتاب الأم ليس من تأليف الشافعي فمن أدلته : أن كتاب الأم لم يضع له الإمام الشافعي مقدمة .

ثالثاً: وكتاب الام لا يكتب أهميته فقط في أنه جمع فأوعى مسائل الفقه وأبوابه ، وأصول الإمام الشافعي ، ولكن له أهمية عظمى يتفرد بها تقريباً بين كتب الفقه ، وهو أنه جمع الأدلة من السنة والآثار بأسانيدھا ، وهي كثيرة زادت على الأربعة آلاف .

فهو بهذا كتاب فقه ، ورواية حديث وآثار معاً .

والطبعة الأولى وهي البolognaية ليس فيها تخريج لهذه الأحاديث وتلك الآثار .

ولهذا أحببت أن أبرز هذا الجانب المغمور في الكتاب ، وأن أبرز الأم كتاب حديث وآثار ، كما هو كتاب فقه ، وأن أقدم أحاديثه وآثاره مخرجه كما هو الشأن في العناية بكتب السنة والحديث .

أضف إلى ذلك أن تخريج هذه الأحاديث وتلك الآثار أضفى على الكتاب دقة في التحقيق ؛ إذ كثيراً ما نكتشف أخطاء في الرواة أو في المتون أثناء التخريج ، حيث يستلزم التخريج المقارنة بين ما في الأم والكتب التي خرجت الحديث ، ومن هنا نكتشف هذه الأخطاء على نحو مؤكد ومطمئن .

والتخريج - في حقيقة الأمر - أضاف مصادر أخرى للتحقيق غير مخطوطات الكتاب .

ولكن هل يغض من شأن أحاديث أن الشافعي أخذ في بعضها عن شيوخ له ضعفاء مثل إبراهيم بن أبي يحيى ، ومسلم بن خالد الزنجي وغيرهم ؟

والجواب : أن هذا لا يغض من شأن أحاديث الأم وآثاره للأمر التالية :

١ - أن جل روايات الشافعي إنما كانت عن إمامين جليلين ، وهما : مالك ، ولا نبالغ أن نقول : إن الإمام الشافعي قد استوعب أحاديث وآثار الموطأ في الأم .

والإمام الثاني : هو سفيان بن عيينة ، وقد استوعب أحاديث وآثار هذا الإمام أيضاً على نحو لا نجد إلا عند الإمام الشافعي في الآثار التي رواها ابن عيينة ، أما الأحاديث المرفوعة فيشركه فيها الحميدى تلميذ ابن عيينة فقد استوعب أحاديث ابن عيينة أيضاً في مسنده .

أما روايات إبراهيم بن أبي يحيى (١) وغيره ممن اعتبروا ضعفاء عند النقاد فهي

(١) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، واسمه سمعان الأملسي مولاھم ، أبو إسحاق المدني ، وقد ينسب إلى جده لأبيه ، ونسبه ابن جريج وغيره إلى جده لأمه ، فقال فيه : إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء . وروى عن محمد ابن المنكدر ، والزهرى ، وصالح مولى التوأمة ، وموسى بن وردان ، وخلق . وعنه الشافعي فأكثر ، وابن جريج ، والثوري ؛ وهما أكبر منه ، والحسن بن عرفة ؛ وهو آخر أصحابه ، وخلق . رماه ابن المديني ويحيى القطان وغيرهما بالكذب .

قليلة، وقد عزز أكثرها الإمام وأتى لها بشواهد ومتابعات.

٢ - أنه إذا اختبرت أحاديث ابن أبي يحيى وغيره فوجدتها صحيحة من طرق أخرى، بحيث يمكننا أن نحكم عليها بأنها صحيحة لغيرها أو حسنة لغيرها.

ويتجلى ذلك في تخريجنا لأحاديث مسند الشافعى الذى نقوم بتحقيقه وتخريجهم الآن، وندعو الله تعالى أن يظهر هذا للقراء قريباً.

فقد وجدت أكثرها بالمتابعات والشواهد صحيحة.

٣ - وهذا هو الأهم أن الإمام الشافعى بخبرته، وفطنته، وذكائه وعلمه اختبر روايات هؤلاء وحكم من خلالها بأنهم ثقات؛ قال فى ابن أبي يحيى: لأن يخر من السماء خير له من أن يكذب، ويقول: حدثنى الثقة ابن أبي يحيى (١).

ويقول: حدثنى الثقة يحيى بن حسان (٢).. وهكذا فهم ثقات عنده، وهو إمام تقى ورع لا يصدر هذا منه إلا عن يقين علمى.

٤ - ويبدو أن ابن أبي يحيى وغيره كانوا ثقات عند علماء عصرهم أيضاً، فالشافعى عندما كان يُحاجُّ مخالفه ويمشهد بروايات ابن أبي يحيى لم يعترضوا عليه بأن رواياته ضعيفة، كما اعترضوا على بعض روايات الإمام، وهو يحتج عليهم بها.

والحق أن الإمام الشافعى كان متحرياً فى الرواية أشد التحرى، فلا يعقل أن يأخذ ما

= وقال أحمد: كان قدريا معتزلاً جهماً، كل بلاء فيه. وقال ابن معين والنسائى: ليس بثقة. وقال الربيع: سمعت الشافعى يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريا. قيل للربيع: فما حمل الشافعى على أن يروى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر من بعد أحب إليه من أن يكذب. وكان ثقة فى الحديث. وكان الشافعى يقول: حدثنى من لا أتهم عن سهيل وغيره - يعنى إبراهيم بن أبي يحيى. وقال ابن عدى: وقد نظرت أنا فى حديثه الكثير فلم أجد فيه منكراً إلا عن شيوخ يُحتمَلون، وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، وهو فى جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعى وابن الأصبهانى وغيرهما. مات سنة أربع وثمانين ومائة (التذكرة للحسينى ١/٣٤ - ٣٥ رقم ١١٢).

(١) انظر الحديث رقم [١٣٥١] قال: أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان.

وروى عن إبراهيم بن أبي يحيى روايتين وقال فيهما: «ثابتان» (١/١٠٨ - ١٠٩ رقم [١٠٥ - ١٠٦]).

(٢) الحديث رقم [١٥٨٠] ٣/٢٤١.

ويحيى بن حسان ثقة، ولكن أتينا بهذا المثال لئيبين أن الإمام يختبر روايات هؤلاء ويحكم عليهم، فهو من أئمة الجرح والتعديل كذلك قال الحسينى فى ترجمته (٣/١٨٦٧ رقم ٧٥٠٢):

يحيى بن حسان بن حيان التيسى البكرى، البصرى: روى عن الحمادين، ومالك، والليث، وطائفة. وروى عنه الشافعى، وابنه محمد، وخلق. وثقه الشافعى، وأحمد، والنسائى، وغير واحد. وتوفى بمصر فى رجب سنة ثمان ومائتين.

هو ضعيف على أنه صواب وما يتناقض مع هذا التحرى .

يقول فى تحريه فى الرواية :

وكل حديث كتبه منقطعاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن روى عنه بنقل عامة أهل العلم يعرفونه عن عامة ، ولكنى كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً خوف طول الكتاب ، وغاب عنى بعض كنى وتحققت لما يعرفه أهل العلم مما حفظت ، فاختصرته خوف طول الكتاب ، فأثبت بعض ما فيه الكفاية ، دون تقصى العلم فى كل أمره (١) .

فهل يظن بهذا الإمام أن يروى عن ضعفاء ويقدم روايتهم على أنها صحيحة ؟

ويقول : « وقد روى حديث لا يثبت مثله : » إذا دخل أحدكم الحائط فليأكل ولا يتخذ خبثاً « وما لا يثبت لا يصلح حجة » (٢) .

ولنقاد الحديث وجهة نظرهم فى ابن أبى يحيى ، ولكن هذا لا يتعارض مع ما اختاره الإمام من روايات قليلة له وثق بها وبصحتها . وكذلك يقال فى روايات غيره عن ضعفوا .

وبعد قراءتى للأمم تبين لى موقف الشافعى من الروايات التى يروىها ، ويتلخص ذلك فى أمور :

١ - أنه إذا سكت عن الرواية فمعنى ذلك أنها ثابتة عنده .

٢ - أنه يضعف ما يراه ضعيفاً .

٣ - أنه قد يورد الحديث معلقاً ، وصورته صورة الضعيف ، ولكنه ثابت عنده لشهرته عند أهل العلم ، كما يدل على ذلك كلامه السابق .

ونخلص من هذا أن روايات الإمام الشافعى فى معظمها صحيحة ، والأمم مستودع من مستودعات الأحاديث الثابتة - إن صح هذا التعبير .

رابعاً: مضى على الطبعة الأولى للكتاب - طبعة بولاق - أكثر من مائة عام ، كما ذكرت ، وعلى الطبعة التى صورت منها ، وهى طبعة دار الشعب بمصر كذلك ثلاثون عاماً ونفذت هذه وتلك من الأسواق . ولاهمية الكتاب ، وللحاجة المتجددة إليه خرجت طبعات جمعت جمعاً جديداً ، ولكنها معتمدة على طبعة بولاق أو مصورتها ، ولهذا

(١) الرسالة (١/١٨٥) .

(٢) حديث رقم [١٤٠٣] فى كتاب الاطعمة من طبعتنا .

والخبث : ما تحمله فى حضنك ، وخبث الطعام : غيبه ، وخباه للشدة ( القاموس ) .

حملت معها مشكلات الطبعة الأولى ، وزادت عليها كثيراً من الأخطاء التي يصاحب بعضها الجمع الجديد ، كما تبين ذلك من الفروق بين طبعتنا وطبعة الدار العلمية ، فقد أثبت جانباً من هذه الفروق في الأجزاء الثلاثة (من ٢-٤).

وقد يكون هذا السقط فقرة كاملة ، كما في (٤١٨/٢).

على أنه واجب على للأمانة العلمية ، وللرحم العلمي الموصول بين العلماء أن أتوه بالجهد الكبير الذي بذله أصحاب الطبعة البولاقية؛ إذ كان لديهم نسخ مخطوطة للكتاب، وعانوا قراءتها، وتصحيح طبعها ، مما جعل الأم يخرج في صورة طيبة ينهل منها الدارسون مدى هذه الحقبة الطويلة من الزمن.

ولا بأس بطبعة الدار العلمية ، إذ جمعت جمعاً جديداً مزداناً بعلامات الترقيم ، وبالتخرجات التي فيها ، وإن كانت معتمدة اعتماداً شبه كامل على السنن الكبرى لليهقي، فإذا قال اليهقي على الحديث: أخرجه البخاري قال صاحب هذه الطبعة: أخرجه البخاري ، وكأنه رجع إليه ، وهو أخذ ذلك من السنن الكبرى .

وهذا أوقعه في أخطاء ؛ فمثلاً عندما يقول اليهقي: أخرجه أبو داود ، أو يكون في السنن أبو داود فإنه يقول: أخرجه أبو داود ، ولكن قد يقول اليهقي ذلك ويقصد أبا داود الطيالسي في مسنده ، فيقول صاحب طبعة الدار العلمية: أخرجه أبو داود.

روى اليهقي في كتاب الأشربة من طريق يونس بن حبيب ، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة ، عن سعد بن إبراهيم قال: سمعت رجلاً من بني مخزوم يحدث عن عمه أن معاوية أراد أن يأخذ الوهظ (١) من عبد الله بن عمرو ، فأمر مواليه أن يتسلحوا ، فقبل له في ذلك ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قتل دون ماله فهو شهيد» (٣٣٥/٨).

فقال صاحب طبعة الدار العلمية: رواه أبو داود عن شعبة . . الحديث (٤٦/٦).

والحديث ليس في سنن أبي داود من طريق شعبة ، وإنما هو في الطيالسي (٤/٥٠ - ٥١ رقم ٢٤٠٨).

وكذلك روى اليهقي عن أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عاصم بن عبيدالله ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال لامرأة من فزارة جيء بها إلى النبي ﷺ قد تزوجت على نعلين ، فقال لها رسول الله ﷺ: «أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟» قالت : نعم . فأجازه ( السنن الكبرى ).

(١) الوهظ : البستان ، ومال كان لعمر بن العاص بالطائف ، على بعد ثلاثة أميال من «وَجَّ» ( القاموس ) .

فقال صاحب طبعة الدار العلمية: رواه أبو داود عن شعبة... إلخ وبطبيعة الحال إطلاقه يدل على أنه يقصد السجستاني في السنن (٩٢/٥).

ولم يرو أبو داود هذا الحديث في سننه ، والحديث رواه الطيالسي عن شعبة (٤٦١/٢ رقم ١٢٣٩).

وأبو داود صاحب السنن لا يروى عن شعبة مباشرة.

وقد يقال : إنه يقصد الطيالسي ، وأقول : كان ينبغي عليه أن يبينه ، كما هي عادة كل المخرجين في مثل هذا .

وأوضح من هذا دلالة على ما نحن فيه أن البيهقي إذا قال في إسناده: « عن مالك » فإن صاحب طبعة الدار العلمية يترجم ذلك في تخريجه : « رواه مالك في الموطأ » وتستقيم له الأمور في غالب الأحيان.

ولكنها لا تستقيم إذا لم يكن حديث مالك هذا في الموطأ بالرواية المشهورة المتداولة بين أيدينا ، وهي رواية يحيى بن يحيى ، أو رواية محمد بن الحسن الشيباني ، وهي متداولة أيضاً.

روى الشافعي عن مالك حديث: « لأبضل أحذكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » .

وقال صاحب طبعة الدار العلمية : رواه مالك في الموطأ ، وقد يكون لأنه وجد في إسناده الإمام الشافعي مالكا ، أو لأن البيهقي رواه من طريق مالك .

والحديث ليس في الموطأ ، ولو كان يرجع إلى الموطأ ما قال مثل ذلك (رقم [١٧٨]).

ومهما يكن من أمر فقد استفدنا من هذه الطبعة في تنسيقها ورفضها رفضاً جديداً على الرغم مما شابها من أخطاء مطبعية تراكمت على أخطاء الطبعة الأولى .

وهناك طبعة أخرى للكتاب ادعى صاحبها أنه حقق الأم على إحدى عشرة نسخة ، ولكنه لم يكن صادقاً في ذلك ، مما يتبين من النقد الذي كتبه لهذه الطبعة وأنه لا يعدو أن يكون الكتاب جمع جمعاً جديداً للطبعة البولاقية أو لطبعة الدار العلمية .

وهذا النقد ملحق بهذه المقدمة ليبين طبيعة هذا الادعاء غير الصادق أولاً ، ويبين ثانياً - كنموذج - مقدار ما في الطبعة الأولى من أخطاء ، كشفها - والحمد لله رب العالمين - تحقيقنا وتخريجنا للأحاديث والآثار .

## مخطوطات الأم

يسر الله عز وجل بمخطوطات للأم كانت كافية إلى حد كبير في ضبط النص وتحقيقه بالإضافة إلى النسخة البولاقية المطبوعة ، وهذه المخطوطات هي :

### ١- نسخة أحمد الثالث بتركيا :

وهي أكمل النسخ ، وهي كاملة تشمل الأم بكل كنبه ، ومن هذه الكتب الرسالة كما تدل على ذلك صورها ، وكذلك تضم بين دفتيها اختلاف الحديث .

وهي بخط النسخي الجميل ، ومسطرتها ٢٩ سطراً ، ٦ × ١٧ سم وهي متقنة إلى حد كبير ، مع جودة خطها .

وكتبت في القرن التاسع ، وفرغ من كتابتها في يوم السبت المبارك السادس والعشرين من شهر ذى الحجة الحرام سنة إحدى وتسعين وثمانمائة .

وكتبها على بن محمد المنطراوى غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وهي في ألف وأربع وتسعين ورقة تقريباً .

وكان اعتمادنا عليها - مع الله عز وجل أولاً وأخيراً - في المقابلة وضبط النص ورمزنا لها بـ (ص) .

وهي على الترتيب الأصل للأم ، كما تركه الربيع عليه رحمة الله تعالى .

### ٢ - نسخة المحمودية بالمدينة المنورة :

وهي تلى نسخة أحمد الثالث في كونها تبتدئ من أول الكتاب إلى آخره ، فهي كاملة كذلك تحدد إطار الكتاب العام ، وإن كانت فيها خروم في وسطها .

وهي على الترتيب الأصل للأم ، وتبتدئ بالرسالة ، وفي ثنيها اختلاف الحديث وهي مقسمة إلى عشرة أجزاء .

وكتبت حديثاً في القرن الثالث عشر ، وفرغ من كتابتها يوم الثلاثاء ، خامس شهر ربيع الأول ١٢٣٢ بعناية محمد عابد السندی الذي رتب المسند ، وكتبها أحمد بن عبدالرزاق الرزاقى .

وهي - كما هو مدون على الورقة الأولى - في (٨٦٨) ورقة .

ومسطرتها (٤٥) سطراً ، ٢٣ × ١٢ سم .

ويخط نسختي تقريباً.

وهي غير متقنة ، ولكن لا بأس في كونها ترجع مع النسخ الأخرى وتحدد إطار الكتاب وتبين الأصل في ترتيب الكتاب.

ورمزنا لها بـ (م).

٣ - نسخة شستريتي بإيرلندا:

وهي مكونة من جزأين ، ورقم هذين الجزأين في هذه المكتبة (٣٤٣٤ - ٣٤٣٥) :

الجزء الأول : من أول الطهارة - إلى جزء من كتاب الحج.

والجزء الثاني : يتبدئ من البيوع وينتهي بالجهاد . وهذان الجزآن يمثلان ثلث الكتاب

تقريباً وهما في ٤٩٠ ورقة تقريباً بترقيمي .

وهما بخط نسختي .

ومسطرتها ٢٩ سطرأ في ١٤ × ٨,٥ سم .

وهي متقنة ، وإن كانت غير منقوطة في كثير من كلماتها .

وتأتى أهمية هذين الجزأين في أنهما على ترتيب سراج البلقيني، كما ذكرنا من قبل ،

وطبع الكتاب في البولاقية في ثلثة الاول تقريباً على هذا الترتيب ، وسرنا على هذا

الترتيب أيضاً في تحقيقنا هذا ؛ لأنه جمع المتفرق في الموضوع الواحد في مكان واحد من

طول الكتاب وعرضه ، فمثلاً مسألة المنى ذكرت قرب نهاية الكتاب ، فأتى بها إلى كتاب

الطهارة. وهكذا، وفي الكتاب الواحد تتناول المسألة الواحدة في أكثر من موضع ، فيضمها

في موضع واحد.

وخيراً فعل ، وإن كان قد سقط منه شيء أثناء هذا الترتيب فقد أعدناه من النسخ

الأخرى ، والحمد لله رب العالمين.

ويشير إلى الترتيب الأصل أرقام اللوحات التي نثبتها في الهامش من (ص)

و(م) وغيرهما .

ولكن البلقيني صنع شيئاً آخر يتماشى مع أهدافه في جمع ما تفرق في الكتاب، وهو

أنه جمع الموضوعات في كتب من آخر الكتاب كاختلاف مالك والشافعي واختلاف

الحديث ، وغير هذين - جمعها مع ما يشابهها من الموضوعات في الأجزاء الأولى من

الكتاب، كما تمثله صورة ورقة من هذا الترتيب .

وهذا ما حدا بالقائمين على الطبعة البولاقية أن يقتفوا أثر البلقيني في ذلك فأثبتوا هذه الموضوعات في هامش الكتاب .

وقد حذفنا هذه الهوامش تجنباً للتكرار في الكتاب ، ولأنها مذكورة في آخر الكتاب .  
أو في أوله كالرسالة .

واكتفينا بفهرس يدل على مواضع الموضوع الواحد ؛ لستفيد بجمع أجزائه من أراد .  
ورمزنا لها بـ (ت) وهي مقابلة على أصل البلقيني .

وترتيب البلقيني هذا جعل أصحاب الطبعة البولاقية كذلك يفهمون أن الرسالة ليست من الأم ؛ لأنه بدأ بما يحتاج إلى الترتيب وهو كتاب الطهارة ، وترك الرسالة ؛ لأنها لا تحتاج إلى ترتيب ، فَبَدَّوْهُ بالطهارة جعلهم يفهمون أن الرسالة ليست من الأم ، وليس الأمر كذلك كما شرحنا قبل .

ورمزنا لهذه النسخة بـ « ت » .

#### ٤ - نسخة تشسريتي الثانية :

وهي عبارة عن الجزء الثالث من الكتاب ، وتشتمل على جزء من المناسك ، والأطعمة ، والزواج ، والطلاق ، وبعض أبواب البيوع والسلم .

وهي نسخة متقنة أفادت في مجالها .

وهي على الترتيب الأصل للكتاب .

ويخط نسخي .

ومسطرتها ٢٧ سطراً ، ١٢,٥ × ١٧,٥ سم .

ورمزنا لها بـ « ج » .

#### ٥ - مجموعة الظاهرية بدمشق :

هناك خمسة أجزاء للأم في المكتبة الظاهرية بدمشق، أو ما تسمى الآن بمكتبة الأسد ، وقد وفق الله عز وجل في الحصول على صور من هذه الأجزاء ، وهي :

أ - المجلد الثالث :

وتحت هذا العنوان :

« وفيه كتاب الحج وكتاب البيوع » .

« الجزء الرابع والخامس من الأصل » .

وهي على الترتيب الأصل للكتاب .

بخط نسخي ، ومسطرتها ٢٣ مطراً، ١٥ × ١١ سم .

وفي ٢٣١ ورقة . وآخرها كتاب الرهن .

ب- الجزء الخامس:

وتحت هذا العنوان : كتاب الإيلاء من الأم.

ولكنه يضم مع هذا الكتاب : الظهار ، واللعان ، والخلع ، والنشوز ، والعُدَد ،  
وعشرة النساء ، ووصية الشافعي ، وصدقة الشافعي ، والتدبير ، وجراح العمد ، وديات  
الخطأ ، ووليمة العرس .

وهو في مائة وخمسين ورقة .

وكل كتاب من هذه النسخة كأنه متقل يبدأ بداية مستقلة وينتهي نهاية مستقلة كما  
يتضح ذلك من المصورات .

وخطها مثل المجلدة السابقة وكذلك مسطرتها .

ج- الجزء السادس:

وتحت هذا العنوان : الدعوى والبيانات .

ولكنه يضم كذلك الشهادات ، والحدود ، والبينة على المدعي ، والصيد والذبائح ،  
ومسألة الأجراء ، واصطدام الفارسين ، والجهاد والجزية ، وسير الأوزاعي ، وسير  
الواقدي .

وهذا الجزء في (١٦٠) ورقة .

وخطها مثل خط سابقتها ، وكذلك مسطرتها .

د- الجزء الرابع عشر:

ويشمل : عشرة النساء ، والإجارة وكري الأرض ، والمساقاة ، وإحياء الموات ،  
واقطاع الوالي ، والمزارعة ، والقراض ، ومسألة البضاعة ، والشهادة في الدين ، واليمين  
مع الشاهد ، والخلاف في إجازة أقل من شهادة أربع من النساء . . . وشهادة القاذف .

وهو في (٢٤٧) صفحة .

وهو بخط الثلث ، ومسطرته ١٩ مطراً في ١٥ × ٦ سم .

هـ- الجزء الخامس عشر:

ويشمل على كتب : اختلاف العراقيين ، واختلاف على وعبد الله ، وسير الواقدي .

ومسطرته كسابقه .

وهو فى (٢٥٢) ورقة .

وقد رمز لجميع هذه الأجزاء بـ (ظ) مضافاً إليه رقم الجزء المشار إليه ، مثل (ظ/٣) وهكذا .

٦- نسخة مكتبة الحرم المكى الشريف :

وعدد أوراقها ٢٥٥ ورقة .

ومسطرتها ١٥ سطرأ فى ١١ × ١٧,٥ سم .

وهذا الجزء يحتوى على : جزء من أحكام القصاص ، والتقاء الفارسين ، واصطدام السفيتين ، والقسامة ، وعتق أمهات الأولاد ، والجناية عليهن ، ومسألة الجنين ، والعمرى ، والجناية على العبد ، وديات الخطأ ، والحدود وصفة النفى ، وحد السرقة ، ومسألة الرجل يكترى الدابة فيضربها فتموت ، وخطأ الطيب ، والإمام يؤدب أحد الرعية فيموت ، الجمل الصئول ، كتاب اللقطة الصغير والكبير ، القرعة والمكاتب ، الإقرار والاجتهاد ، والحكم بالظاهر ، والإقرار ، والنفقة على الأقارب ، والحماله والكفالة والشركة .

ورمزت لهذه النسخة بـ « ح » .

## عملي في خدمة الأم

لعل القارئ الكريم قد استشف مما سبق ما أنا عازم القيام به من أجل تحقيق هذا الكتاب وخدمته .

وأجمله فيما يلي :

١ - قمت بمقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض ، واتخذت الطبعة البولاقية محوراً تدور حوله النسخ الأخرى ، وأثبت الفروق في الهامش بعد أن أثبت ما أرى أنه صواب من أي من النسخ المخطوطة ، أو مطبوعة بولاق ( ورمزت للبولاقية بـ ( ب ) ) .

وبطبيعة الحال نسخ الكتاب الواحد لا تختلف إلا في القليل ، ولقد حرصت أن أضع هذه الفروق بين يدى القارئ ، وكان نسخ الكتاب كلها بين يديه .

وسلكت طريقة الانتخاب في إثبات النص ؛ إذ لا يصلح للأمم إلا هذا ؛ فقد تجمع بعض المخطوطات على شىء خطأ ، وتنفرد مخطوطة بالصواب الذى هو فى الكتب الأخرى ، وتبادل المخطوطات هذا ، فلا ينبغي عندئذ الثبات على نسخة واحدة .

ولكننى قد اجتهدت فى إثبات ما أراه صواباً ، وقد يرى بعض الباحثين أن الصواب فى غيره ، ولذلك أثبت الفروق كما ذكرت ، وقصدت بالإضافة إلى ذلك أنه ربما يرى القارئ أن ما هو صواب خلاف ما أثبتته ، وهو فى المخطوطات الأخرى ، فأتيح للباحث ما يمكنه به أن يرجح ، ويجتهد بإثبات هذه الفروق .

وعلى كل حال فالمستفيدون من الأم أغلبهم من المتخصصين فى الفقه الإسلامى ، وربما كانوا أقدر منى بكثير على الوقوف على ما هو ملائم للنص سواء ما هو فى الصلب الذى أثبتته أو فى الهامش إثباتاً للفروق .

ولم أقف طويلاً عند خطأ بعض النسخ ، أو خطأ المطبوع ، وكيف توصلت إلى ما أراه صواباً بما فيه من جهد وعناء ، فهذا فى رأى عمل لا حاجة لى به ، ولا حاجة للقارئ أيضاً ، مع ما يستلزم من جهد ووقت ، وأنا فى حاجة إليهما لغير ذلك من خدمة الكتاب ، فكان العبء ثقیلاً ، والكتاب فى حاجة إلى ما هو أهم من تصيد الأخطاء والوقوف عندها .

٢ - اتبعت فى الترتيب ما جرى عليه السراج البلقينى فى الأجزاء الأولى للكتاب ، وأكبر الظن أنه لم يكمل الكتاب ؛ لأن الأجزاء الأخيرة ليس فيها هذا الترتيب الذى نلاحظه فى الأجزاء الأولى ، وإنما تتوافق مع الترتيب الأصل باستثناء الموضوعات التى نقلها البلقينى إلى الأجزاء الأولى .

والكتاب فى صورته الترتيبية الأولى كان يحتاج إلى ما قام به السراج عمر البلقينى - رحمة الله عليه - لأنه كما قلنا: فيه موضوعات متشابهة وموزعة على طول الكتاب وعرضه، وكان الأمر يحتاج إلى ضمها .

ولهذا نقول : إن خيرًا فعل ، واستفدنا من ترتيبه هذا .

ولم يصنع الرجل أكثر من الترتيب ؛ إذ ظن بعض الباحثين - كما ذكرنا من قبل - أنه تصرف فى النص ، وهذبه وهذا لم يحدث ، بدلالة ما لدينا من مخطوط على ترتيبه .

وأثبتنا أرقام صفحات المخطوطات الأخرى فى الهامش ليدل ذلك على الترتيب الأصل ، وعلى المواضع التى نقل منها البلقينى ، ولنربط المطبوع بمخطوطات الكتاب .

وكما قلنا سابقًا : حذفنا الهوامش التى أُنبتها البلقينى من كتب الأم الأخرى والتى تشابه موضوعاتها مع موضوعات ما ضمت إليه ، فهذا تكرار يضحك الكتاب أكثر من ضخامته ، واكتفينا بدلالة الفهرس الموضوعى الذى يضم هذه الموضوعات جنبًا إلى جنب وإلى أماكنها ليسر للباحثين الاستفادة منها .

٣ - رقت الأحاديث والآثار ، واعتبرتها وحدات قائمة بذاتها بالإضافة إلى أنها أدلة للأحكام فى الكتاب ، وذلك حتى أبرز كما قلت الطبيعة الحقيقية للكتاب ، وهو أنه كتاب فقه وكتاب حديث وآثار ، تستمد منه الأحاديث والآثار كما يستمد منه الفقه .

وقد خرجت الأحاديث والآثار بما يتلاءم واستدلال الإمام الشافعى فى الكتاب .

فهو يستدل على أحكامه بالأحاديث والآثار الصحيحة عنده ، وكثيرًا ما يسكت عنها دلالة على أنها صحيحة ؛ إذ الأحاديث غير الصحيحة وكذلك الآثار ليست عنده بحجة - كما سبق أن ذكرنا قوله فى ذلك .

وإذا ذكر حديثًا ضعيفًا أو أثرًا غير ثابت عن صاحبه فإنه ينبه ولا يسكت .

وكما قلنا: إن ما اعتبرهم النقاد ضعفاء من شيوخه هو بخيرته وحسنه اعتبرهم ثقات ، كما اعتبرهم مخالفوه كذلك عندما كان يُحاجُّهم ويستدل بهذه الروايات .

ولذلك رأيت ألا أقف كثيراً عند هذه الروايات التي اعتبرها بعض النقاد ضعيفة حتى لا أفسد على الإمام استدلالاته وفقهه .

ولكنني أطمئن الباحثين إلى أن الكثير من استدلالات الشافعي هي روايات عن مالك في موطنه وسفيان بن عيينة ، وهي صحيحة ، وأغلبها في الكتب الصحاح .

على أنني أقوم الآن بتحقيق مسند الشافعي الذي يضم رواياته المسندة والذي جمعه أبو العباس الأصم ، وأبين بالتفصيل صحة روايات الإمام ، وكثيراً ما أجد أن روايات ابن أبي يحيى وغيره عنده صحيحة بالمتابعات والشواهد . نسأل الله تعالى أن يعين على إتمامه وإخراجه قريباً .

٤ - اعتمدت على نسخة الأستاذ أحمد شاکر - رحمة الله تعالى عليه - للرسالة واعتمدت على مقابلاته ، وبعض فوائده التي بثها في هوامشه ، ونسبتها إليه يرمز ( ش ) وأضفت إلى ذلك المقابلة بمخطوطي ( ص ، م ) اللذين لَدَيَّ .

ولكنني لم أوافق في كثير من الأحيان في إثبات ما يخالف المخطوطات الأخرى جميعها ، وإثبات ما في أصل الربيع على مدى الطريق ؛ ذلك لأن أصل الربيع كتب في حقبة تطور الخط بعدها كثيراً ، وتطورت قواعده على مدى العصور ، وآية ذلك خط المصحف الشريف ، فقد كتب في عهد عثمان رضي الله عنه . وتطورت الخطوط ، واختلف كثيرا عنها على مدى العصور بعده .

بالإضافة إلى ذلك أن نسخة الربيع ليست معصومة من الخطأ الذي استدركه العلماء بعد ذلك وأثبتوا ما رأوه صواباً ، خاصة أن نسخ الرسالة كانت بين أيدي العلماء ، كابن جماعة الذي كانت نسخه بين يدي الأستاذ أحمد شاکر .

ومن المتوقع أن يصلح الربيع نفسه في نسخه .

فالأستاذ أحمد شاکر يتمك بأصل الربيع حتى لو كان فيه وجه يوافق جميع النسخ ، فثبت ما يخالف النسخ .

في ص ( ٥٥٧ ) عبارة : « ولو شئت جت به بعيه فكذلك الخراج » علق الشيخ أحمد شاکر بقوله : « في سائر النسخ « فلو » والذي في الأصل يحتمل الواو والفاء ، ولكنه أقرب إلى القراءة بالواو » .

فماذا عليه لو وافق النسخ ما دام الأصل يحتملها ؟ !

وفي ص : ٥٦٥ : أثبت هذه العبارة : « كما يكون الهلال الثلاثون والعشرون جماعاً » .

وعلق الشيخ أحمد شاكر بقوله : « كذا في الأصل ، ولم أفهم مراده ولا وجهه ، ويظهر أنه أشكل أيضاً على قارئه فزاد بعضهم بين السطور « والعشرون » ثم غيرها بعضهم وجعلها « والعشرة » ، وبذلك ثبتت الجملة في ابن جماعة ، وس ، وج : هكذا : كما يكون الهلال الثلاثون ، والعشرة والعشرون جماعاً » .

ثم قال : « وأما في ( ب ) فحذفت كلمة الهلال ، فصارت : « كما يكون الثلاثون والعشرة والعشرون جماعاً » .

قال : « والذي أظنه ، ولا أدري أهو صواب أم خطأ أن كلمة الهلال سبق بها قلم الربيع ، وأن أصل الكلام : « كما يكون الثلاثون والعشرون جماعاً يستأنف بعده العدد » . وهكذا شك الشيخ في النسخ ، بل شك في دقة الربيع ، وأنه قد يزيد قلمه في نسخه ما ليس منها .

وماذا عليه لو أثبت في الأصل ما أجمعت عليه النسخ ، مما هو موجود على نحو ما في نسخة الربيع ، ويثبت الفروق في الهامش دون تشكيك في النسخ ، ولا في دقة الربيع ، خاصة وأن ما في نسخة الربيع أولاً لم يفهم مراده وأصله ؟ وفي هذه الصفحة نفسها : جاءت العبارة هكذا .

« كما يكون الهلال الثلاثون والعشرون جماعاً يستأنف بعده العدد ، ليس له معنى هنا » .

علق على الجملة الأخيرة « ليس له معنى هنا » بقوله : هكذا أيضاً في الأصل ، ثم غير بعضهم كلمة هنا ليجعلها هذا ، وكتب بين السطور كلمة غير ، وبذلك ثبتت الجملة في سائر النسخ هكذا : « ليس له معنى غير هذا » .

ثم قال : « وهى ظاهرة المعنى ، وما في الأصل غير مفهوم » .

أقول : ماذا على الشيخ أن يفهم أن هنا سقطاً في أصل الربيع ( كلمة غير ) وأنه قد استدرك هذا في النسخة نفسها ، وأثبت ما يستقيم به المعنى ، ويكون هذا من نسخة الربيع أيضاً؟!

وهذه الصفحة نفسها كلها بها تعليقات من الأستاذ أحمد شاكر تبين أن هناك عبثاً

بالأصول، والتغيير فيها بما يشبه هذا العبث ، دون أن يفهم أن هذا من إصلاح النسخ بالقراءة على الربيع نفسه أو المقابلة بأصل آخر من أصول الربيع .

ولقد أولع الشيخ أحمد شاکر أن يتهم النسخ بالخطأ حتى في حالة موافقتها لما في الأصل لمجرد أنها خالفت نسخة أخرى هو مثبت في هامشها .

وذلك كما في صفحة (٥٠٣) أثبت عنواناً « باب الاستحمان » ثم بين أنه ليس في الأصل ، وليس في النسخ الأخرى غير نسخة ابن جماعة الذي أثبتته في هامشها ثم رمى النسخ كلها بالخطأ الظاهر ، مع أنها وافقت أصله ( هامش ٤ ) .

والحق أن ما يكتب من الإصلاحات في أصل الربيع ليس عبثاً بالمخطوطات ، وإنما هو إصلاح لأخطاء .

ويعترف الشيخ بذلك ويثبت ما أصلح :

ففي ص ( ٤٩٨ ) جاءت العبارة : « وفلان أخطأ قصد ما طلب » .

وعلق الشيخ بقوله : « في الأصل : « أصاب » وكتب فوقها بين السطور « أخطأ » وسياق الكلام يدل على أن ما في الأصل سهو من الربيع ( هامش ١ ) .

وفي الصفحة نفسها زيادة كتبت على هامش نسخة الربيع ، وجاءت في النسخ كلها ، لماذا لم يعتبر أيضاً أن هذا سقط من هذه النسخة ، وألحق بالهامش ، كما يحدث من كثير من الكاتين ؟

وهكذا في طول الكتاب وعرضه ؛ إظهاراً بأن هناك عبثاً بأصل الربيع ، وكان الأولى به والحال هكذا ألا يعتد بهذا الأصل ما دام قد عبث به هذا العبث ، وإن كنا لا نرى مانري ونرى أن هناك أصولاً أخرى صحح عليها أصل الربيع الذي اعتمد عليه الشيخ .

والدليل على ذلك بعض الأمثلة عند الشيخ :

ففي ص ( ٣٠٩ ) جاءت هذه العبارة « فيكون فساداً عليها وعلى خاطبها الذي أذنت في إنكاحه » .

علق على هذا بقوله : « هكنا الأصل ، ثم زاد بعضهم كلمة « له » بعد « أذنت » لأنها في آخر السطر ، ثم ضرب على حرفي « حه » وكتب فوقها « حها » لتقرأ الكلمة : « إنكاحها » وبهذا التغيير طبع في ( س ) ، ( ج ) ، وفي ( ب ) كالأصل ، ولكن بزيادة « له » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب في حاشيتها : « إنكاحها » وعليها

علامة نسخة » .

قوله : « وعليها علامة نسخة » دلالة على أنه من الأرجح أن هناك في زمن الربيع أو ما تلاه من الأزمان غير زمن ابن جماعة أصلحت عليها نسخة الربيع والنسخ التي تلت ذلك .

ومما يدل على أن هناك أصولاً أخرى أن الشيخ ذكر أن هناك عنباً بنسخة الربيع ، ولكننا لا نجد أثراً لهذا العنب في نسخة ( ص ) التي حققنا عليها الكتاب كله ( انظر ص ٤١٥ ، فقرة ١١٣٧ هامش ٤ ) .

وفي (ص ٤٢٥ هامش ٤) ، وكذلك ص (٤٢٦ هامش ١)، مقارنا بما أثبتناه .

وقد نتغاضى عن كل ذلك ، ولكن الذى لا نتغاضى عنه ما نتج عن هذا المنهج من نصب اسم كان ( انظر الفهرس ، ص ٦٦١ رقم ٣٧ والصفحات الميئة به ) ونصب معمولى ( أن ) ( ص ٦٦١ رقم ٣٩ من الفهرس وما بينه من الصفحات ) ، وحذف النون فى الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم ( رقم ١٥ ص ٦٦٠ من الفهرس والصفحات الميئة به ) وذكر الفعل المجزوم على صورة المرفوع (ص ٦٦١ رقم ٤١ والصفحات الميئة بالفهرس).

وزعم أن ذلك كله من لغة الشافعى الفصيحة ، بينما تخالف لغة القرآن الكريم . ويمكننا أن نقول ذلك إذا كانت النسخ تجمع عليه ، أما إذا كانت نسخ كثيرة تُبدي لغة الشافعى متوافقة مع لغة القرآن ، فلا نسلم بأن هذا الشذوذ فى القواعد ومخالفة لغة القرآن هى لغة الإمام ، بل نتهم ما شذ من النسخ ، ونعزوه إلى أخطاء الكاتين .

من أجل هذا لم نسر فى تحقيق الرسالة على ما سار عليه الشيخ أحمد شاکر ، وإنما ثبت ما أجمع جمهور النسخ عليه مما يخدم النص ويُقيمه على لغة الشافعى الفصحى التي لا تشذ عن لغة القرآن .

ولكننا مع هذا قد اعتمدنا على ضبطه للنص ، وتفقيره إلى فقرات ، ولكننا حذفنا ترقيمه للفقرات ؛ لأن ذلك كأنه تقطيع للنص لكثرتة .

وهناك ظاهرة عند الشيخ أحمد شاکر فى تحقيق الكتب وهى أنه كان يتحسّن بعض الكلمات التي ليست من النص ويثبتها ويفضلها على ما فى النص ، وقد لحظ ذلك الدكتور بشار عواد عليه فى تحقيقه للجزء الذى حققه من الترمذى ، قال :

« فقد كان يضيف إلى المتن كل ما كان يجد فيه نفعاً أو يعتقد صحته من غير التفات إلى كون هذا مما دونه أو أملاه الترمذى أم لا » ( مقدمة تحقيق الترمذى ص ١٠ ) .

ولم ألاحظ هذا في الرسالة ، ولكنه واضح في تحقيقه لكتاب جماع العلم ، بالإضافة إلى أنه اعتمد على ما اعتمد عليه القائمون على الطبعة البولاقية من نسخة سقيمة ، وفيها كثير من السقط ظهر ذلك في نصه .

ففى (ص ١٦ فقرة ١٤) عبارة : « فقد رددتها إذ كنت تدين بما تقول » .

ثم علق الشيخ شاكر بقوله : « فى ط : « إن كنت » وما أثبتنا أصح وأجود » وفى ص (١٧) فقرة رقم (١٥) أثبت : « رجع من قوله لقولك » .

ثم علق بقوله : « فى ط : « رجع عن قوله » ، وما أثبتنا جيد صحيح » .

ومثل هذا من كيس الشيخ شاكر بدليل أن ما لدينا من مخطوط يوافق ما أثبتته أصحاب الطبعة البولاقية .

وهذا كثير فى الكتاب هذا الذى نشر له طبعة محققة .

إضافة إلى ما قلنا ما فيه من أسقاط لم يلتفت إليها، بل برر اتصال الكلام ، كما فى ص : ( ١٦ ) رقم ( ١٢ ) . وقد نهينا عليه فى أوائل جماع العلم وأثبتنا هذا السقط الذى برر الشيخ الاتصال بدونه .

٥ - ضبط ما يحتاج إلى ضبط ، ولم أثقل النص بالضبط الكامل الذى لا يحتاج إليه فى كثير من الأحيان ، ولأن هذا قد يكون مدعاة لكثير من الأخطاء التى تفلت من التصحيح .

وهذا باستثناء الرسالة التى استفدنا فيها من الضبط الكامل بالشكل فى نسخة الشيخ أحمد شاكر .

٦ - كما شرحت الكثير من غريب الألفاظ .

ولما كانت الألفاظ الغريبة تتكرر كثيرا فقد اكتفينا بتفسيرها مرة واحدة ، وتركتنا المواضع الأخرى ، ليدل عليها الفهرس الذى وضعناه فى آخر الكتاب لشرح الغريب . وقد استخرجنا ما شرح من غريب فأودعناه هذه الفهرس كمعجم لغريب الأم .

٧ - ثم لا بد من الفهارس التى تعين على الاستفادة من الكتاب ، والتى يستلزمها أى تحقيق ، فهى لا تقل أهمية عن ضبط النص ، وترسى أسساً من أسس خدمته ، وهى متنوعة بما تخدم أهدافها - إن شاء الله عز وجل وتعالى .

وبعد:

فقد بذلت ما وسعنى من الجهد فى تحقيق هذا السفر الجليل ، والكمال لله وحده ،  
والتوفيق من الله عز وجل ، فله الحمد وله الشكر ، وله سبحانه وتعالى الشناء الحسن  
الجميل .

وما كان من تقصير فأدعوه سبحانه وتعالى أن يغفره ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً  
لوجهه الكريم .

ولا يفوتنى أن أدعو الله عز وجل بالجزاء الأوفى لإخوان كرام قدموا لى مساعدات  
لتيسير العمل فى الكتاب ، سواء أكان ذلك فى توفير مخطوطاته من أماكنها المختلفة أو  
غير ذلك من المساعدات ، وأخص بالذكر الإخوة الكرام :

الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد دمفو رئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية  
بجامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة .

والأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان من العلماء بالإمارات العربية المتحدة .

والإخوة فى دار الوفاء الذين وعدوا بنشر الكتاب فَوْقَواً ، وكان لهم من اسم دارهم  
نصيب وفير، كما ساعدوا فى مقابلات بعض أجزاء الكتاب بمخطوطاته ، وإعداد فهرسه ،  
وتصحيح تجارب طبعه .

وغير هؤلاء كثيرون ساعدوا بالتشجيع والأمنيات الطيبة بإنجاز هذا العمل .  
جزى الله الجميع خير الجزاء وأحسنه .

والحمد لله رب العالمين الذى أوقف هؤلاء على درب جهادى فى خدمة هذا السفر  
العظيم .

وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وأصحابه ، والذين  
اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الذى بنعمته تتم الصالحات .

رفعت فوزى عبد المطلب

القاهرة - دار القرآن والحديث

فى : ٩ من ربيع الثانى ١٤٢٢ هـ

٣٠ من يونيو ٢٠٠١ م

## سندى إلى الإمام الشافعى

أروى ما للشافعى عن شيخى العارف بالله محمد الحافظ بن سالم بن عبد اللطيف إجازة ، عن السيد عبد الحى الكتانى ، عن الشيخ أحمد رضا على خان ، عن آل الرسول الأحمدى ، عن عبد العزيز الدهلوى ، عن أبيه ولى الله ، عن محمد وفد الله ابن الشيخ محمد بن سليمان الرودانى وأبى طاهر الكورانى ، كلاهما عن والد الأول ( ح ) .  
قال الكتانى : ونروى عن أبى اليسر المهنوى المدنى ، عن الأستاذ ابن السنوسى عن ابن عبد السلام الناصرى ، عن أبى العلاء العراقى ، عن أبى الحسن الحريشى عن الرودانى .  
( فهرس الفهارس ( ١ / ٤٢٧ ) .

وقال محمد بن سليمان الرودانى : أخذته إذناً عن الشهاب البارع أبى العباس أحمد ابن العجمى الشافعى القاهرى ، وكتب لى سلخته حاصلها : أخذت الفقه عن الشمس محمد بن أحمد الثوبرى ، وهو أخذه عن النور الزيادى ، والشمس الرملى ولزم دروسه أزيد من عشر سنين ، وأجازته سنة ألف ، وهما أخذه عن الشهاب أحمد الرملى ، زاد النور: عن الشهاب ابن حجر الهيتمى ، والشهاب البلقينى ، والشهاب عميرة البرلسى ، كلهم والشمس الرملى أيضاً - وهو أعلى - أخذوه عن شيخ الإسلام زكريا ، وهو أخذه عن الحافظ ابن حجر والجلال البلقينى والجلال المحلى ، ثلاثتهم عن الزين العراقى عبد الرحيم بن الحسين عن العلاء بن العطار ، عن الإمام المحيوى يحيى بن شرف النووى ، عن الكمال سلار بن الحسن الأربلى ، عن الشيخ محمد بن محمد صاحب الشامل الصغير ، عن عبد الغفار القزوينى صاحب الحاوى ، عن أبى القاسم الرافعى ، عن الإمام محمد بن الفضل ، عن محمد بن يحيى النيسابورى ، عن حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالى ، عن إمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن أبى محمد عبدالله بن يوسف الجوينى عن والده ، عن أبى بكر عبد الله بن أحمد الففال الصغير إمام طريق الخراسانيين عن الإمام أبى زيد محمد بن أحمد المروزى ، عن أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزى ، عن الإمام الباز الأشهب أبى العباس أحمد بن سريج ، عن أبى القاسم عثمان بن سعيد الأنماطى ، عن أبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى ، عن الإمام الجليل أبى عبد الله محمد ابن إدريس الشافعى رحمته الله . [ صلة الخلف بموصول السلف . ص : ٤٥٨ - ٤٥٩ ] .

كما أروى فقه الشافعي عامة عن الشيخ عبد الله بن محمد الصديق الغماري إجازة ،  
 عن الشيخ محمد دويدار الكفراوي التلاوي بمنزله في « تلا » مشافهة، ومناولة ، وإجازة ،  
 عن الشيخ إبراهيم الباجوري شيخ الأزهر ، عن الشيخ محمد الأمير صاحب الثبوت  
 المشهور ، عن الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي الشافعي ، عن الشيخ  
 الشهاب أحمد الخليلي الشافعي ، عن شمس العناني والجمال منصور الطوخي ،  
 والشهاب أحمد البشيشي .

أما العناني فعن النور أحمد على الحلبي ، عن الشمس الرملي ، عن شيخ الإسلام  
 زكريا الأنصاري ؛ وأما الطوخي فعن الشمس محمد الشوبري ، عن الشمس الرملي ،  
 عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري؛ وأما البشيشي فعن الشيخ سلطان بن أحمد المزاجي ،  
 عن النور على بن يحيى الزيادي ، عن الشهاب أحمد بن حمزة الرملي ، عن شيخ  
 الإسلام زكريا الأنصاري .

وقد أخذ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الحافظ أحمد بن حجر ، والمحقق الجلال  
 المحلي ، والشيخ جلال الدين البلقيني ، وأخذ الثلاثة عن الحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن  
 الحسين العراقي ، عن الإمام علاء الدين ابن العطار ، عن محرر المذهب الشيخ محيي  
 الدين النواوي ، عن الكمال سلار الأردبيلي (١) ، عن الشيخ محمد بن محمد صاحب  
 الشامل الصغير ، عن الشيخ عبد الرحمن القزويني (٢) ، صاحب الحاوي ، عن أبي  
 القاسم عبد الكريم الرافعي شيخ المذهب ، عن الشيخ أبي الفضل ، عن الشيخ محمد بن  
 يحيى عن حجة الإسلام الغزالي ، عن إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله ،  
 عن والده أبي محمد عبد الله الجويني ، عن أبي بكر القفال ، المروزي الصغير إمام طريق  
 الخراسانيين ، عن أبي زيد المروزي ، عن أبي إسحاق المروزي عن أبي العباس ابن سريج ،  
 عن أبي سعيد الأنماطي ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى المزني ، عن الإمام المجتهد  
 أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمته الله .

قلت - أي الشبراوي : وقد أخذت الفقه أيضاً من طريق أخرى : عن شيخنا  
 الخليلي المذكور ، عن الطوخي ، عن الشوبري ، عن الرملي ، عن شيخ الإسلام زكريا  
 الأنصاري ، عن الحافظ ابن حجر ، عن البرهان إبراهيم بن موسى الأنباري ، وعن العلامة  
 سراج الدين عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن ، كلاهما : عن العلامة عبد الرحيم بن

(١) كذا في ثبت العلامة عبد الله الشبراوي ، وقد سبقت نسبه في صلة الخلف بالإربلي .

(٢) كذا في ثبت العلامة عبد الله الشبراوي ، وقد سبقت تسميته في صلة الخلف « عبد الغفار القزويني » .

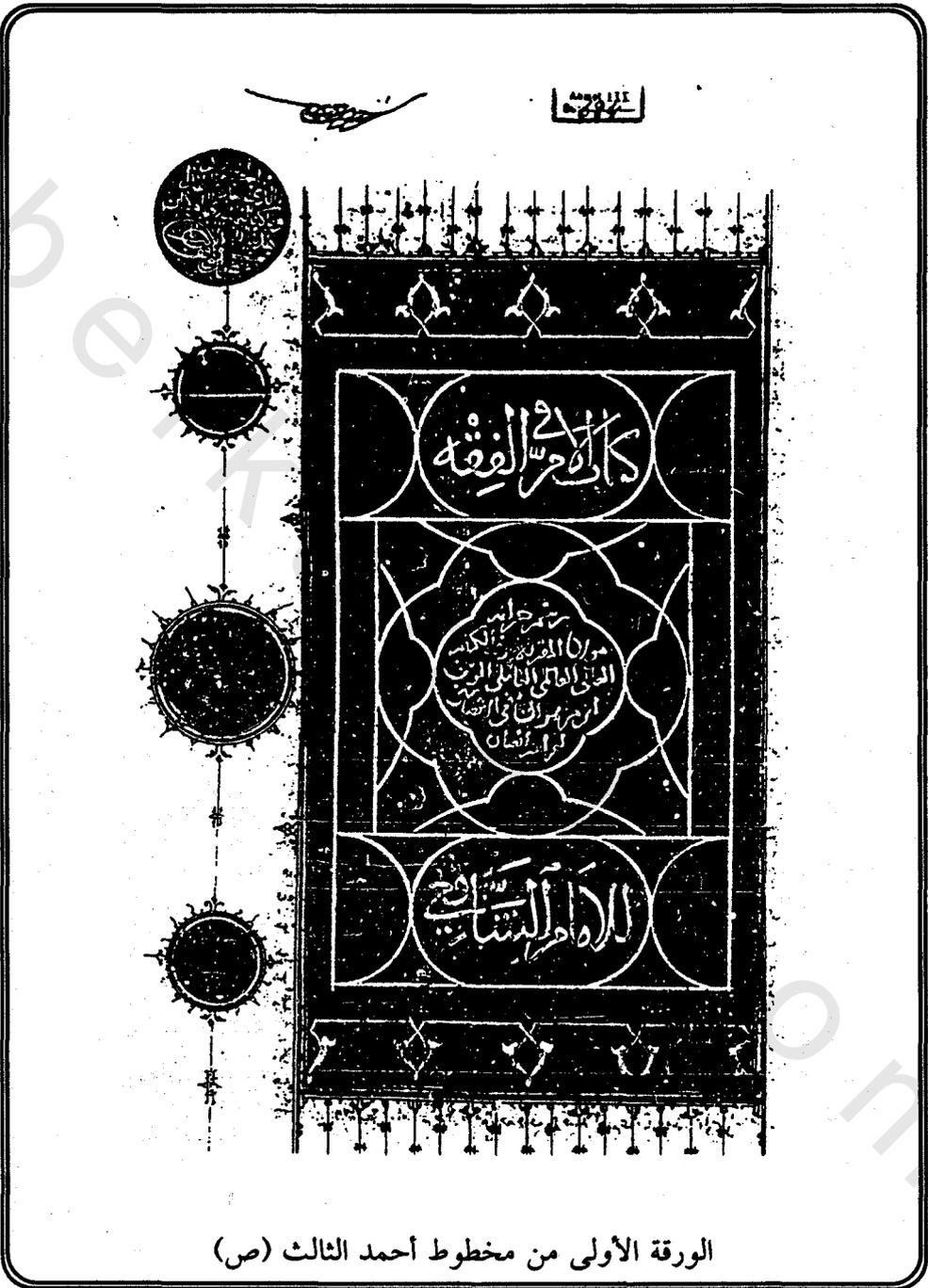
على الأسنوى القرشى صاحب المهمات ، عن تقي الدين على السبكي بن عبد الكافي السبكي ، عن والده القاضي عبد الكافي السبكي ، والنجم أحمد بن محمد بن علي الأنصارى النجارى بالجيم المصرى الشهير بابن الرفعة ، كلاهما عن الشيخ جعفر بن يحيى الرمتى ، وأخذ ابن الرفعة أيضاً عن القاضي تقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد ، عن سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام الدمشقى ثم المصرى ، عن فخر الدين عبد الرحمن بن محمد بن عساكر ، عن أبي المعالى مسعود بن محمد النيسابورى ، عن عمر بن إسماعيل الأمغانى ، عن محمد بن محمد الغزالى ، عن إمام الحرمين عبد الملك ابن عبد الله ، عن أبيه أبي محمد عبد الله الجوينى ، عن أبي بكر عبد الله بن أحمد القفال الصغير المروزى ، شيخ طائفة الخراسانيين ، وهو الذى كان أول عمره يعمل الأقفال حتى برع فيها جداً ، وضربت صنعته الأمثال ، فلما أتت عليه ثلاثون سنة اشتغل بالعلوم حتى صار شيخ الناس ، عن أبي زيد محمد المروزى عن أبي إسحاق إبراهيم المروزى ، عن أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج عن أبي القاسم عثمان بن سعيد بن بشار الأحوال الأنماطى ، عن إسماعيل بن يحيى المزنى ، عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعى ( ثبت العلامة عبد الله الشبراوى ص : ٢٦ - ٢٧ ) .

كما أرويه عن الشيخ عبد السبحان نور الدين البرمأوى عن السيد علوى بن عباس المالكى الحسنى عن عمر باجنيد المكى ، ومحمد عابد السندي ، وأبي بكر الملا الأحسانى الحنفى ، كلهم عن السيد أحمد دحلان ، عن عثمان الديماطى عن الأمير الكبير ، عن نور الدين أبى الحسن على بن أحمد الصعدي [ ١٠١٢ هـ - ١١٨٩ هـ ] عن ابن عقيلة ، عن حسن العجيمى ، عن العارف القشاشى ، عن الشمس محمد الرملى ، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصارى ، عن الحافظ بن حجر ، عن الصلاح بن عمر عن الفخر ابن البخارى ، عن القاضى أبى المكارم أحمد بن محمد اللبان ، وأبى جعفر محمد بن أحمد الصيدلانى ، عن أبى على الحسن بن أحمد الحداد ، عن الحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى ، عن أبى العباس محمد بن يعقوب الأصم ، عن الربيع بن سليمان المرادى ، عن الشافعى رحمته الله . [ عقد اللآلى والمرجان ص ١٤ ] .

obeikandi.com

نماذج من المخطوطات التي حقق  
عليها الكتاب

Obaikandi.com



١١١١

كتاب الفقه

سنة ١١١١  
موران الموراني  
الذي كان في النجف  
ابن موران في النجف  
توفي في سنة ١١١١

لا إله إلا الله

الورقة الأولى من مخطوط أحمد الثالث (ص)















الشيخ العلامة  
صالح بن محمد بن  
الأمير محمد بن  
الشيخ صالح بن  
الشيخ صالح بن

سطر  
٤٥

ورق  
٤٢  
٤٢  
٤٢

٥٥٥  
٥٥٥  
٥٥٤



١٢٦١  
١٢٦٧

وقف محمد بن محمود

٦٦  
فدية من وقفه نقل  
الوقف

وقف كنيانة ورأس محمود بن صالح





قراط

ولا يشترط تباينه ولقد وجدنا اهل العلم يأخذون بقول واحد ثم يبتزكونه اخرى وقد  
 يفرقون في بعض ما أخذوا به من تامة فإلى أي شيء صيرت من هذا علمت إلى اتباع قول  
 واحد إذا لم يجد لنا أو لا يشترط ولا اجتماعاً ولا شيئاً في معنى هذا يحكم له حكمه أو لا يجد  
 يمكن وقتاً يوجد من قول الواحد منهم كالحق لا يفرق من هذا قال فقد طحت بالكتاب والسنة  
 فقلت فكيف حكيت بالإجماع ثم حكيت بالقياس فاقتمت ما أحق كتاب أو سنة فقلت إن قول  
 وإن حكمت بها كما أحكم بالكتاب والسنة فاضل عما أحكم به منهما فافترق قال فما يجوز ان تكون  
 اصولاً فقد قرأنا لسانك بحكم فيها أحكاماً واحداً فقلت نعم يحكم بالكتاب والسنة لجمع عليها انتهى  
 الاختلاف فيها فتقول لهدنا حكمت بالحق في الظاهر والباطن ونحكم بسنة رويت من طريق  
 الإنداد لا جميع اللسان عليها فتقول حكمتنا بالحق في الظاهر لأنه قد بين الغلط فيمن هو الحديث  
 وحكم بالإجماع في القياس وهو أضعف من هذا ولكنها منزلة ضرورة لأنه لا يجوز للقياس و  
 الحديث موجود كما يكون التيمم طهاره في الكفر عند الاموان من الماء ولا يكون طهاراً إذا وجد الماء  
 إنما يكون طهاره في الاموان وكذلك يكون ما بعد السنة حجة إذا اعترضت من السنة وقد وصفت  
 الحجة في القياس وغيره قبل هذا قال ان في قولنا انما بعد سنة ساسه سبه فقلت نعم اقضى  
 على التخييل على انما ادعى عليه كما ادعى او باقران وان لم اقل ولم يقر فقضت عليه بشاهدين  
 وقد يغاطان وبهما وعلمها واقتران اخواني عليه من شاهدين واقضى عليه بشاهد وعين  
 وهو أضعف من شاهدين ثم اقضى عليه بتكوار من اثنين وصاحبه وهو أضعف من  
 شاهدين لأنه قد يظلم خوف الشبهة واستغفار كل مخالف عليه ويكون الخالف لنفسه غير  
 ثقة وحراً أيضاً فاجراً حجه اخيراً الراس سألته في الحمد لله

على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه جسيماً الله  
 ومع الوصل





314 B. I

الاول من الام لانام

الايمة وسلطان الامة محمد بن ادریس

الشافعي ترتيباً للعلامة السراج

العلامة قزوين الله

سراجها

تأليف  
عبد الله بن  
القاسم

تأليف  
عبد الرحمن بن  
سراج



مخطوطة تشستريتي بايرلنده ورقة العنوان ( ت )

الورقة الاولى ( ت )

الظن الاول

في الصبح يظنون ان الله جل جلاله قد خلقنا من طين طينة...  
والله اعلم بالصواب

بقلوبهم واورعهم واذنهم فانهم اذا سمعوا صوت نوحهم...  
والله اعلم بالصواب











# الجزء الثالث

للامام الآفة الفخرية

رضوانه على  
الجزء الثالث من  
الامر

تأليف



المخطوط الثاني من تشتريتي - العنوان ( ج )





آخر ورقة من ( ج ) من نسخة تشستريتي الثانية

بأن جماع فرغ العجل والوزر يصبه بنفسه  
 والشافعي في الإعيان أن يطرب الأثر إلا جماع الذي يفسده  
 من جملة ما يخرج عنهما بذلك جس أو صل كما اعتد الأثر من ثبات ثم يفرق  
 به الشافعي قال هكذا ثم يفرق الحلب السا والاسخ التي يفرق طيبات من جماع  
 التبريد فقال ثم يوزن ويعلق في خلقة ووزن وشعير رست هذا الجماع الذي  
 هو جماع التبريد وهو من الجلس الذي يفرق الزيادة في بعضه على بعض الأوصاف  
 يفرق نصف واحد وهو في الوقت والوزن وهكذا في اختلافها من الأثر والوزن في ثباتها

بأن جماع فرغ العجل والوزر يصبه بنفسه  
 والشافعي في الإعيان أن يطرب الأثر إلا جماع الذي يفسده  
 من جملة ما يخرج عنهما بذلك جس أو صل كما اعتد الأثر من ثبات ثم يفرق  
 به الشافعي قال هكذا ثم يفرق الحلب السا والاسخ التي يفرق طيبات من جماع  
 التبريد فقال ثم يوزن ويعلق في خلقة ووزن وشعير رست هذا الجماع الذي  
 هو جماع التبريد وهو من الجلس الذي يفرق الزيادة في بعضه على بعض الأوصاف  
 يفرق نصف واحد وهو في الوقت والوزن وهكذا في اختلافها من الأثر والوزن في ثباتها

قال الشافعي والنصف من الأثر من ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه  
 ثم يفرق في ثباتها ولا بأس أن يفرق في ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه  
 ثم يفرق في ثباتها ولا بأس أن يفرق في ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه  
 ثم يفرق في ثباتها ولا بأس أن يفرق في ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه

قال الشافعي والنصف من الأثر من ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه  
 ثم يفرق في ثباتها ولا بأس أن يفرق في ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه  
 ثم يفرق في ثباتها ولا بأس أن يفرق في ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه  
 ثم يفرق في ثباتها ولا بأس أن يفرق في ثباتها صلح من ثباتها ثم يوزن في كونه

المجلد الثالث  
من أم الأمام  
الشافعي البطلي القزويني رضي الله عنه

عمر



كتاب البيوع

دينه  
كتاب الحج

للجزء الرابع  
للطهر

من الأصل  
كل

هذا الذي هو ما قبله وابتدأ به  
مدونة في الدرر عبد الرحمن  
الذي هو من شرطه في الحج  
في حاله فاصد حيدر









تدبر على الاشياء كلها وعرضها فكان مع الشيخ الطولوني المرمون في كاسر المية وكان  
 صنف كتابه السن فكان فيه منها في السن على هذا الكتاب مع ما ينسج عليه فيها  
 ما ان شاعها حتى يهدم موضع من السن كسر كذا الطولوني والسن في السن من السن ولا يخطئ  
 ان يكون وضع الذي يهدم من السن واشتقا واروق من سنه من السن ولا يخطئ

وكما قلت التي لم يرضعها اليها اذا اصعب من رجله واصعب من سنه من السن  
 من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 ولا الرجل على السن اذا كان سكر في الرجل والمرأة في السن من سنه من السن من سنه من السن  
 الرجل الا الشبه في السن حلتا في الرجل وقطع في السن من سنه من السن من سنه من السن  
 حلتا في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 ولسمع كبرية في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 ذلك الموضع من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 موضعا في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 لما خرج في سنه من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 العلم به مثل الاكثر من سنه من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 لادوة قاسمه وان خصيب قد ياما معا في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 ولا يصف من سنه من السن  
 الحدا وما اذا اصعب في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 لم يصف في سنه من سنه من السن  
 ان لا نام اذا الصابها في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 كانت من سنه من السن  
 ولو نزل من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن

الدية والديا علم  
 مال الساعي في السنه من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 ورضي عن النسخة من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 وعلى ما يلزمها في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن

الورقة ما قبل الاخيرة من مخطوطات الظاهرية للام ( ٥ / ٥ )

في النسخة التي في سنه من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 ما اذا واد على سنه من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 في سنه من سنه من السن  
 جان الكاح ويطل ليجوز في السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 حليم من سنه من السن  
 اشته ما من سنه من السن  
 ويطل النور ولا يصف من سنه من السن  
 ولان التوردي في سنه من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن  
 في النسخة ولما فيها من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن من سنه من السن

بالكاتب والجدد وطلما كان  
 وصلوا به على عهد والدهم







حله وحده من المسلمون واذا قطع المسلمون على اهل الذمة حده واحد وهم لو قطعوا على  
 المسلم الا انى وانفع ان اسلمهم ان يملوا او اضمنهم الدية واذا سرق الرجل من المغنم  
 وتدر حضر القتال عبدا كان او حر لم يقطع لان لكل واحد منهما فيه نصب الحزن  
 لسيده والعبد بما يرفع قيمته ويغزو وكذلك من سرق من بيت المال وكذلك من سرق  
 من زكاة الفطر وهو من اهل الحياحه باذ الرسع فباس قول السانعي رضى الله  
 عنه انه اذا سرق العبد من المغنم سلفت سرقته تمام سهم خرا واكثر من سهم خرا لانه  
 يزعم انه لا يسلخ بالرفخ للعبد سهم رجل فاذا بلغ سهم رجل الذى يلفه به بعد سهم  
 رجل ربع دينار او اكثر يربع سهم يقطع بالسانعي رضى الله عنه ومن سرق خمرا  
 من كباير عنه فلا يقطع ولا يغرّم وكذلك ان سرق منه من مجوس فلا يقطع ولا يغرّم  
 ولا يكون القطع والغرم الا فيما حلت له فاذا بلغت قيمه الطرف ربع دينار يقطع  
 من قبله انه سارق لشئ من عما يملكه والاسفاح به اذا غسل وحسن ثم سقط القطع  
 فيها كما يكون عليه القطع ولو سرق ثمانين ارضا ذكبه والاخرى منه فكانت  
 قيمة الذكبه ربع دينار لم يقطع عنه القطع ان يكون معاسته وايه كلاته  
 وكانه مفرقا بالذكبه مع نصفه ساربه ربها = سه المطبوع

السيد والمجد للدر العالمين

صلى الله عليه وسلم

تسلموه كتاب فرض الزكوة  
 في سنة التبدان الجليل

# الجزء الرابع عشر من كتاب الام

للامام الشافعي قدس الله روحه

هذا الكتاب من كتاب الام للامام الشافعي قدس الله روحه  
الذي كتبه في سنة 204 هـ في مدينة طرابلس  
والكتاب من مخطوطات دار الكتب المصرية

كريمة



١٤

سنة ما الله الرحمن الرحيم  
عاشرة العشرة

احد النور على الحسين بن حبيب بن عبد الملك  
بدرست يفرق عليه قال اخبر الربيع بن سليمان  
قال قال ان اذ فرغ من سنة ما الله الرحمن الرحيم  
وتعالي قد علمنا انما فرضنا عليهم في ارضهم  
وما ملكت ايمانهم وقال ترك وقال عاشر  
المعروف ليريد وقال تنابك ركبا سبعة الطائف  
مزيان فاستاك معروف اوسر مع باحصان  
وقال عز وجل اذ اطاعتكم النساء فاعلموا  
فاستكوهن من عرف اوسر جوهن معسرة  
وقال عز وجل لا تفرقوا مثل الذي فرقت  
والله اعلم بما ترجع الله عز وجل  
الله المراه على الزوج والزوج على المراه  
منها في كتابه وعلى لسانه من مستسرة  
بجمله فذهبها العرس والوسيلة لها  
عليها ما يعرف من معنى كتابها  
وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها

حسب في اثره بالعشرة بالمعروف ان وجود  
الزوج الى زوجته ما فرض الله لها عليه من  
نقته ونسوة ونزك من طاهر وانما نقلت  
صعد ولا يميلوا كمال المنك في ربه هلك العقبة  
وجمع المعروف ان ذلك ما احسن لك ثوابه  
وكف المكروه في السنة

والا لمحي ربه الله قال الله انك تشارك  
فانك حوا انما طاب لكوم السنة الى قول الله  
تقولوا وقول الله ذلك اذ انك تقولوا  
بدل والله اعلم ان على الرجل نفقة امراته وقوله  
ان لا تقولوا الا حكمة من تقولوا اذا اقتصر  
المرطى فاحذر عورات ابا ح له اكثر منها ان الله  
عز وجل والوا لورات برضعن الاله من حويل كالمير  
لرنا من عن هنتام من عمده على ما بهي عن  
طاب الله السنة في السنة الله الله  
عليها ما يعرف من معنى كتابها  
وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها





# الجزء الخامس عشر من كتاب

للأمير الشامي في الدرر ووجد

هذا المجلد والعدد...  
عبد الوهاب...  
ان لا يخرج منها...

كبرية



الا ان شي غائب ٥ فالاشافعي اذا  
 ضاع الثوب عند الخياط او الغسال او الصباغ  
 او اجبره اربعة او حال استنجره على ثلثه  
 وضاحيه معه او سلعه ولبس صلاحه معه  
 من عرق او حروف وشرطه ان لم يجر منه واحد  
 من الابعاشيا الذمذم ذلك من رجوع الصنع  
 فسوا ذلك كله فلا يجوز فيه الا وصوره من  
 احدها لم يخذل على شي منه ومن قال  
 هذا فاسه على القاربه ينظر من انما صنت  
 العار بطلعه فيها لا يجره هو صان لها  
 حتى يودها بالسلامه في السلف وقد نظر  
 على فاطم هذا ان نقات القاربه ما ذوت  
 الكس الا انما يعاد ولا عوصن ارضه من است  
 المبر وهي كالمسلف وهذا طه عنهما ذوت  
 لك والاشافعي به وانما منعك يوشى تعلمه  
 فيه فلا منه هذا القاربه وقد وجدك في  
 القاربه وكري صبغ منها بعوضه في  
 ذلك فلا يصح ان يصبغ في  
 ذهب اليه من القصار سدره في صبغها

الوردة الاولى من (ظ / ١٥) من مخطوطات الظاهرية للام

الله الرحمن الرحيم  
 اخذنا من العرقين  
 امره الرابع قال ابن عمر ادرين من  
 قال هذا كتاب ما اختلف فيه ارجيبه  
 وان ابن ابي سلمى عن ابي يوسف رحمه الله  
 قال اذا اشتم الرجل في الخياط ثوبا فحاطه  
 فاقف الاربعة الثوب اربعة بمقص وقال  
 الخياط اربعة ثوبا اربعة اربعة ثوبا  
 الثوب ثوب واربعة الثوب واربعة ثوبا  
 الثوب ثوب واخذت ابي يوسف في ذلك  
 من ابي ثوب ثوب الخياط في ذلك  
 قالوا ان الثوب صناع من عند الخياط واختلف  
 ذوت الثوب والخياط في علمه فان ابا حنيفة  
 قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباع  
 فاشتمه ذلك من العقال انما اختلفت ابيهم  
 بلغنا عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال  
 لا ضمان عليهم وكان من ابي ثوب ثوبا  
 صلحت ثوبها لك عند هرون بن ابي ثوب  
 منه ٥ وقال ابو يوسف هو ضمان ثوب

يكون عليه القسط لو سرق شيئاً من احداهما  
ذكيه ولا حري عيته كما انت فيه الذمه  
مع قينار لم يسقط عنه القسط بل يكون  
معها عيته والميه كالمشي وكانه منفرد  
بالمذكيه لانه سارق لها

تم الكتاب للهسده حلوه

عبد الله بن محمد بن عبد الله

لعمري اقول لعل الفقه العالم للتراث  
محبى الدر الثابت وفضل العربى بالماجد  
ادام الله نعمه عليه ولسته

شبهه للعامله انتظام

عبد الله بن محمد بن عبد الله

تعالى شاكرا وطبا على سبيل

صلى

عزله له ولما حصل لنا حقه وحسنه

والله اعلم بالصواب









## ملحق

بتقرير عن طبعة خرجت عن الأم وصفت بأنها محققة :

وقد نشر في صحيفة المدينة المنورة بالملكة العربية السعودية في العدين (١٢٣٤٨ ، ١٢٣٥٨) في الخميس ٢١ من رمضان المبارك عام ١٤١٧هـ الموافق ٣٠ من يناير ١٩٩٧م والخميس ٦ من شوال ١٤١٧هـ الموافق ١٣ من فبراير ١٩٩٧م وذلك في ملحق التراث بهذين العدين من الصحيفة .

كما نشر بعد ذلك في ملحق التراث بصحيفة البلاد بالملكة العربية السعودية .  
وأعيد نشره هنا لأسباب :

أولها : هو كشف زيف هذه النسخة التي ادعى تحقيقها ، حتى لا يقال : إن جهدنا في تحقيق الكتاب تكرر لما سبق من تحقيق .

ثانيها ، وهو الأهم : أنه يبرز الحاجة إلى تحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً يصح نصوصه ، ويعيد ما سقط من طبعاته وخاصة الطبعة البولاقية التي دارت في فلكها كل الطبعات بعدها .  
ثالثها : أن يبرز مقدار ما بذلنا فيه من جهد في تحقيقه ، والفضل لله عز وجل الذي أعان ، ووفق ، وهدى ، فمعوته سبحانه وتعالى للعبد الضعيف ظاهرة من خلال هذا التقرير .  
وإن كان هناك نقص فالكمال له سبحانه وحده ، وهو منى ومن الشيطان .

وقد فكرت في تحقيق هذا الكتاب بعد أن مضى دهر على طبعته الأولى ، ثم طبع بعد ذلك أو صور على هذه النسخة الأولى ، دون تقديم العناية اللائقة به ، خاصة أنه كتاب فقه وحديث معاً ، كما لم تقدم العناية اللائقة بأحدثه وآثاره .

ولم يدر في خلدي أن النص يحتاج إلى تحقيق ومقابلة لنسخه المتاحة حتى تزال عنه أخطاء ، ولكن قلت ما دامت أحدثه وآثاره تحتاج إلى تخريج ، وهو نوع من التحقيق فلاستخر الله تعالى ، وأقوم بتحقيق الكتاب كله .

وبدأت في ذلك منذ ثلاث سنوات كانت حصيلتها مع الجهد الدائب جزأين ونصف جزء ، ولكن الله عز وجل وفق ، فالكتاب بحاجة ماسة إلى تحقيق ، يحزر نصوصه ويزيل كثيراً من أخطائه التي ظهرت مع التحقيق .

وقد حمل إلى بعض الإخوان نبأ أن كتاب الأم قد حقق ، وقد خرج إلى الأسواق كذلك ، وفرحت فرحة ممزوجة ببعض الألم النفسى ؛ فرحت لأننى سأخرج من إسار هذا العمل ، فالمدى لا زال أمامى طويلاً ، والعمل فيه مضمّن ، وإن كنت تألت بعض الشيء أننى لن أنال شرف خدمة هذا السفر الجليل ، وأن جهد ثلاث سنوات ضاع هباء .

وسعت إلى الحصول على نسخة من الأم الذى حُمِلَ إلى نبأ تحقيقه، وقرأت مقدمته، وأن صاحب التحقيق اعتمد على عشر نسخ خطية لتحقيق الكتاب، وشملت رائحة الادعاء فى ذلك؛ لأن بعض هذه النسخ أجزاء من الأم لا ترقى إلى عدها نسخاً وأن تكون عشرة.

كما لفت نظرى أيضاً أنه وصف النسخ الخطية ونسخة المطبعة الأميرية بأنها تحوى على: «تداخل فى النصوص عجيب ، بحيث لا يظفر قارئ الكتاب بفوائد جلية ، وليس من طريقة الإمام الشافعى أن تكون نصوص كتبه مضطربة هذا الاضطراب » .

أقول: لو عاش مع النسخ المخطوطة حق المعاشة ما قال هذا الكلام ، خاصة إذا كان كما قال: قابل بين جميع النسخ .

فمن بين هذه النسخ-وخاصة نسخة تشريبتى - ما يفسر له الاختلاف بين نسخ الأم.

ذلك أن نسخ الأم توجد فى صورتين لا ثالث لهما :

١ - النسخ التى سارت على الترتيب الأصل الذى وضعه الإمام الشافعى .

ويبدو أن الإمام الشافعى كان يملئ الأبواب فى الكتاب الواحد حسبما تيسر له ، فجاءت الأبواب فى الكتاب الواحد متداخلة على غير الترتيب الذى استقرت عليه أبواب الفقه وهذا طبعى ؛ لأنه بلا شك يمثل الأم مرحلة مبكرة من التأليف .

٢ - وجاء الإمام سراج الدين البلقىنى - وهو من أئمة الشافعية الكبار - فهذب هذا الترتيب ، وضم الأبواب المتشابهة إلى بعضها ، كما ضم إلى ذلك بعض الأبواب المتشابهة فى الكتب الأخرى ككتاب اختلاف الحديث ، واختلاف العراقيين ، وغير ذلك ، ووضعه مع الأبواب الأصل فى الكتاب ، ولكنه ينبه فيقول: وترجم فى اختلاف الحديث كذا ، ثم يقول بعد الانتهاء مما أقحمه بين الأبواب الأصل عبارة : « رجعنا إلى الأم » .

وقد أحسن طابعو الأم صنفاً فوضعوا ذلك فى هامش الكتاب ومن هنا جاءت نسخ للأم على ترتيب آخر غير الترتيب الأصل ، وهو ترتيب الإمام سراج الدين البلقىنى .

وهو الترتيب الذى سار عليه طابعو النسخة التى طبعت فى بولاق ، على الرغم من أنه يبدو واضحاً أن عندهم نسخة على الأقل على الترتيب الأول .

وقد أحسن البلقيني صنعا بهذا الترتيب؛ لأن النسخة الأصل ليست مرتبة ترتيباً دقيقاً. ففي كتاب البيوع مثلاً تختلط أبواب البيوع بأبواب السلم؛ بل ربما تجد أبواباً منهما بعيدة عنها كل البعد، فجاء البلقيني وضم أبواب البيوع إلى بعضها، وأبواب السلم إلى بعضها، وهكذا كتب الكتاب الأخرى.

وقد أحسن طابعو الطبعة الأميرية - كما قلنا - صنعا حيث ساروا على هذا الترتيب، وكل نسخ الأم المخطوطة على أحد هذين الترتيبين ولا ثالث لهما، وأتخذى من يبرز لى نسخة ليست على هذا الترتيب ولا ذاك.

ومثل هذا لا يوصف بالاضطراب، ولا يقال: إنه « لا يظفر قارئ الكتاب بفوائد جليلة»، فالفوائد واضحة من ترتيب البلقيني، لكن صاحب الطبعة الجديدة لم يترث ولم يتأمل حتى يدرك طبيعة الاختلاف بين نوعين من النسخ للأمر.

وأعجب كيف لم يدرك أن البلقيني هو الذى يقحم بعض أبواب من كتب أخرى للشافعى إلى جانب أبواب الكتاب إذا كانت فى نفس الموضوع، ففي النسخ التى تسير على ترتيبه، يقال فى كثير من الأحيان: يقول سراج الدين البلقيني كذا، وعندما ينتهى يقول: «رجعنا إلى الأم».

والحق أن نقل البلقيني بعض الأبواب من مكان إلى آخر كان له سلباته، إذ يبدو أن بعض الأبواب قد سقط، ففي بعض المخطوطات التى هى على الترتيب الأصل نجد بعض الأبواب الهامة التى سقطت، فلم تأت فى نسخة البلقيني، ولم تأت فى النسخة المطبوعة، وذلك كما فى كتاب صلاة الجمعة.

ولأن محقق الطبعة الجديدة سار على نص النسخة المطبوعة حذو النعل بالنعل، فقد سقط ذلك منه أيضاً.

نقول: ما فائدة المخطوطات والمقابلة والتحقيق والتشديق بأن التحقيق جرى على عشر نسخ إذا كان من يدعى التحقيق قد أخذ نص الطبعة البولاقية بعُجْرِها وبُجْرِها دون تمييز، ألم تثبت له المقابلة التى ادعاها شيئاً من الخطأ، أو هدته إلى صواب؟

إننى أقدم أمثلة للقارئ الكريم لما يمكن أن يقدمه تحقيق الأم من ذلك، من تصويب أخطاء كثيرة فى النسخة الأميرية البولاقية، على الرغم من أن مصححيها بذلوا جهداً مشكوراً وأميناً فى إخراجها، ومع ذلك لم يصدروا أسماءهم على أغلفة مجلداتها، وسموا أنفسهم باسم متواضع، وهو التصحيح، وليس التحقيق، فجزاهم الله خير

الجزء وأحسنه ؛ لأنهم سهلوا مهمة من يأتي بعدهم لخدمة الأم خدمة حقيقية ، فيشيد على ما بنوا وأسَّسوا .

وها هي الأمثلة التي تدل على طبيعة تحقيق هذا المُحقِّق الذي خرج على الناس بطبعة ادعى أنها محققة ، وليست محققة كما يحكم القارئ الكريم بنفسه .

١ - في حديث ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد ، كما يعلمنا القرآن . . . .

وفي آخر الحديث: « وأشهد أن محمداً رسول الله » ( الطبعة الأميرية ١ / ١٠١ ) .  
وجدت أن بعض المخطوطات التي لدىّ ليس فيها كلمة (أشهد) .  
ووجدت أن البيهقي نص في المعرفة على أن رواية الربيع ليس فيها كلمة «أشهد» ولم أثبتها في تحقيقي . ( معرفة السنن والآثار ٢ / ٣ ) .  
ولكن محقق الطبعة الجديدة أثبتها ، وكذلك لم يشر إلى فروق ( ٢ / ١٩١ ، رقم ١٤٤٧ ) .

٢ - في باب اجتماع القوم في منازلهم سواء ( ١ / ١٤٠ من الطبعة الأميرية ) .  
قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقفى، عن أيوب ، عن أبي قلابة قال: حدثنا أبو اليمان مالك بن الحُوَيْرِث قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلى» .  
وقوله: « عن أبي اليمان مالك بن الحويرث » خطأ كما في بعض النسخ التي لدىّ ، والصحيح كما هو فيها « عن أبي سليمان مالك بن الحويرث » .  
ولو التفت إلى تخريج الحديث عند مسلم لوجد في بعض رواياته « حدثنا مالك بن الحويرث أبو سليمان » .

والحديث في السنن للشافعي هكذا: « أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى ، عن أيوب السخيتاني، قال: قال أبو قلابة الجرمي: حدثنا مالك بن الحويرث أبو سليمان» .  
فالخطأ ليس من الشافعي ، وإنما هو من النساخ ( السنن ١ / ١٨٧ ، رقم ٧٣ ) .  
ومع هذا فقد أثبتها المحقق: « أبو اليمان مالك بن الحويرث » لأنه يسير على نص البولاقية ( ٢ / ٢٥٥ ، رقم ١٦٥٨ ) .

وما أحد قال في كنيته إلا « أبا سليمان » ( الإصابة ٣ / ٣٤٢ ، الاستيعاب ٣ / ٣٧٤ ، التقريب ص ٥١٦ ، رقم ٦٤٣٣ ) .

٣ - وفي القراءة في العيدين قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس ، عن ضَمْرَةَ بن سعيد المازني ، عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر ... الحديث .

هكذا جاء الحديث في الطبعة الأميرية ( ١ / ٢١٠ ) وكذلك في الطبعة التي يدعى تحقيقها ( ٣ / ٢٣٨ ، رقم ٢٥٨٠ ) .

وقوله: « عن أبيه » خطأ وزائدة ، وهي ليست في بعض المخطوطات عندي ، وهي ليست في مسند الشافعي المستخلص من الأم وغيره ( ص ٧٧ ) ، وهي ليست في الموطأ الذي هو مصدر الإمام الشافعي في هذا الحديث ( ١ / ١٨٠ ، رقم ٨ ) ، وليست في مسند الإمام أحمد في الصفحة والجزء اللذين ذكرهما هذا المحقق ، ولا في مسلم - والحديث فيه - ولا في غيرهما ، ولو رجع إلى المعرفة لتبين له هذا الخطأ ( ٣ / ٤٢ ) .

وانظر إلى تخريجه لهذا الحديث ، قال أول ما قال: روى عمر بن سعيد بن سنان قال: « أخبرنا أحمد بن أبي بكر ، عن مالك ، عن ضمرة بن سعيد المازني به » .

ما معنى هذا ولماذا أتى به ؟ مع ما ذكر من أن مسلماً وغيره روه ؟ لا أدري ، وفي ضبطه لـ « ضمرة بن سعيد » قال: « ضَمْرَةٌ » وإنما هي بسكون الميم .

٤ - وبعد هذا الباب بقليل ، باب التكبير في الخطبة في العيدين ، في أوله:

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الله ، عن إبراهيم بن عبد الله ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: السنة في التكبير يوم الأضحى ... الحديث .

هكذا جاء في الطبعة الأميرية ( ١ / ٢١١ ): « عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله » . وهكذا أيضاً جاءت في نسخة مدعى التحقيق ( ٣ / ٢٤٤ ، رقم ٢٥٩٦ ) ، غير أنه وضع لفظ الجلالة بين قوسين ، وذكر في الهامش أنه سقط من (د) .

والحق أنه ليس ساقطاً ، ولكنه ليس موجوداً في الرواية ، ولو كان عنده نسخ أخرى لما وجدته فيها .

فرواية الشافعي الصحيحة في الأم: عبد الرحمن بن محمد بن عبد .

هكذا جاء في المخطوطات التي لدى ، وفي رواية البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي ( ٣ / ٤٩ ) ، في روايتين له .

وهو قد ذكر أن هذا الأثر في معرفة السنن والآثار ، لكنه لم يحقق ولم يدقق فيه ،

وإن كانت عنده نسخة غير النسخة التي عندي .

ولكن كان عليه أن يدقق ليثبت ما هو واقع وصحيح من رواية الشافعي .

٥ - وفي كتاب صلاة الكسوف قال الشافعي: أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس قال: كفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول الله ﷺ والناس معه، فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة... الحديث . هكذا جاء الحديث في الطبعة الأميرية ( ٢١٤ / ١ ) .

وهكذا جاء عند مدعى التحقيق ( ٣ / ٢٥٨ ، رقم ٢٦٤١ ) .

ولكن المخطوطات التي عندي - وعنده منها قطعٌ - ليس فيها عبارة: « على عهد رسول الله ﷺ » وفيها: « نحواً من سورة البقرة » بدون كلمة « قراءة » .

لقد وضع العبارة الأولى بين قوسين ، وقال في الهامش: « سقط من د » ، ولكن لماذا يتمسك بها في النص، وهي ليست في المخطوطات - إن كان عنده عشر مخطوطات - ويدعوه إلى أن يحذف هذا من النص أن العبارة والكلمة ليست أيضاً في الموطأ مصدر الإمام الشافعي في هذا الحديث [ ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ - كتاب صلاة الكسوف (١) باب العمل في صلاة الكسوف ، رقم (١٢) ] .

وليستا في المعرفة وروايتها من طريق الشافعي ( ٣ / ٧٠ ) .

وليستا في مسند الشافعي: (ص ٧٧) .

والنص فيه مخالفات أخرى ولكن يكفي هذا .

٦ - في باب الاضطباع من كتاب الحج قال الإمام الشافعي: أخبرنا سعيد ، عن عطاء قال: «سعى أبو بكر عام حج إذ بعثه النبي ﷺ ، ثم عمر ، ثم عثمان ، والخلفاء وهلم جرا ، يسعون كذلك » .

هكذا هي في الطبعة الأميرية ( ٢ / ١٤٩ ) .

وهي عند مدعى التحقيق ( ٥ / ٢٥٩ ، رقم ٦١٥٠ ) .

والحديث فيه نقص كلمة « ثم أبو بكر » قبل قوله: « ثم عمر » .

وهي في المخطوطات عندي وعنده ، ولكنه أثبتتها في الهامش .

قال: بعدها في « س » ( أي نسخة المكتبة الظاهرية ) و « د » ( أي نسخة تشتريتي )

« ثم أبو بكر » .

لماذا لم يثبتها في الصلب ؟ الجواب : أنه يلتزم بالطبعة الأميرية ، حتى لو أدى هذا إلى أخطاء ، كما سيأتى من الأمثلة .

وهذه العبارة ليست في المخطوطات فقط ، ولكنها عند البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي ( ٤ / ٦٣ - كتاب المناسك - باب الرمل ) .

وربما حذفها الطابعون للطبعة الأولى حيث ظنوا أن فيها تكراراً ، وليس الأمر كذلك ؛ إذ الحديث يذكر أن أبا بكر سعى عام بعثه النبي ﷺ ، وسعى كذلك في عهده هو رضى الله تعالى عنه .

وأما كان الأمر فما دامت العبارة قد وردت في المخطوطات ، وفي رواية البيهقي من رواية الشافعي كان لزاماً عليه أن يثبتها في الصلب ، وإلا فما فائدة المخطوطات والتحقيق إذ كنا نكرر نفس الطبعة الأولى !؟

٧- وفي باب ما يفتح به الطواف من كتاب الحج قال الشافعي : أخبرنا سعيد عن ابن جريج ، عن أبي جعفر قال: رأيت ابن عباس جاء يوم التروية . . . الأثر .

هكذا جاء في الطبعة الأميرية « عن أبي جعفر » ( ٢ / ١٤٥ ) .

وهكذا جاء عند مدعى التحقيق ( ٥ / ٢٤٢ ، رقم ٦٠٨٢ ) .

والصواب : « عن ابن جعفر » جاء ذلك في بعض المخطوطات التي لدى ، وقد أشار طابعو الطبعة الأميرية فقالوا في الهامش : « أبي جعفر هو كذلك في بعض النسخ ، وفي بعضها ابن جعفر » .

لم يستفد من هذه الإشارة ؛ لأنه يريد أن يثبت فقط ما هو في الطبعة القديمة .

وابن جعفر هو محمد بن عباد بن جعفر المخزومي، وهو من الطبقة الثالثة، وروايته في الكتب الستة (الكاشف ٢/١٨٤، رقم ٤٩٣٢، والتقريب ص ٤٨٦، رقم ٥٩٩٢)، ولو أن مدعى التحقيق على عشر نسخ التفت إلى رواية البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي لما وقع في هذا الخطأ، ولأثبت أنه مُحَقَّقٌ، فقد جاء في هذه الرواية: يقول الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد بن جعفر قال: قال رأيت ابن عباس . . . الأثر .

قال البيهقي : ورويناه عن جعفر بن عبد الله القرشي عن محمد بن عباد بن جعفر ( المعرفة / ٤ ، ٥٢ ، رقم ٢٩١٥ ، ٢٩١٦ ) .

ولو أنه خَرَجَ هذا الأثر أو الحديث لالتفت إلى ذلك ، ولهداه الله إلى الصواب : فقد رواه الحاكم في المستدرک ( ١ / ٤٥٥ ) من طريق أبي عاصم النبيل ، عن جعفر بن

عبد الله قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قَبْلَ الحجر ، وسجد عليه ، ثم قال: رأيت خالك ابن عباس يقبله ويسجد عليه ، وقال ابن عباس رضي الله عنه : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قَبْلَهُ وسجد عليه، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هكذا ففعلت .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

ورواه أبو داود الطيالسي ( ص ٧ ) عن جعفر بن عثمان القرشي من أهل مكة قال:

رأيت محمد بن جعفر فذكره .

وجعفر بن عثمان هو جعفر بن عبد الله بن عثمان ، نسب إلى جده كما نبه البيهقي

في السنن الكبرى ( ٥ / ٧٤ ) .

وأخرجه الأزرقى في أخبار مكة ( ٢٣٣ ) عن ابن عيينة عن ابن جريج به .

وأخرجه عبد الرزاق ( ٥ / ٣٧ باب السجود على الحجر ) عن ابن جريج قال:

أخبرني محمد بن عباد بن جعفر به .

ومن العجيب أن في المخطوط الأصل لمصنف عبد الرزاق « محمد بن عباد بن

جعفر » ولكن محقق المصنف أثبتها : « محمد بن عباد عن أبي جعفر » واعتبر أن هذا هو

الصواب ، وأن ما في الأصل المخطوط هو الخطأ .

ولعل ذلك هو الذى أوقع بعض المخرجين فى عصرنا فى الخطأ فجعله محمد بن عباد

عن أبى جعفر محمد بن على بن حسين ( الإرواء ٤ / ٣١١ ) ، وجلّ من لا يسهو ولا

يخطئ ، والكمال لله عز وجل وحده لا شريك له .

٨ - فى باب ما يفعل المحرم إذا مات من كتاب الجنائز جاء فى الطبعة الأميرية : « قال

سفيان: وزاد إبراهيم بن أبى بحرة عن سعيد بن جبير... إلى آخر الحديث (١/٢٣٩) .

وفى باب اللبس للإحرام من مختصر الحج المتوسط جاء الحديث نفسه: قال الشافعى:

« قال سفيان: وأخبرني بن أبى حرة عن سعيد بن جبير... إلى آخر الحديث (٢/١٧٢) .

والموضع الأول فيه تحريف والصواب : « ابن أبى حرة » .

والموضع الثانى : صحيح .

ولدى بعض المخطوطات التى هى على الصحيح فى الموضعين .

وهو إبراهيم بن أبى حرة النصيبى نزيل مكة ، روى عن سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما ،

وعنه ابن عيينة ، ومنصور ، وجماعة ، وثقه ابن معين ، وقال أحمد: ثقة قليل الحديث .

وضعفه جماعة (تعجيل المنفعة ١ / ٢٥٥ ، رقم ٧) .

ماذا فعل مدعى التحقيق ؟

نقلها كما هي « ابن أبي بحرة » من الطبعة الأميرية على الخطأ ، هذا في الموضوع الأول ( ٣ / ٣٧٩ ، رقم ٣٠٩٧ ) .

أما الموضوع الثاني فحرف ما هو صحيح في الطبعة الأميرية ، أثبتها : « بن أبي جرة » هكذا ( ٥ / ٣٨٠ ، رقم ٦٦٧٢ ) .

ولو التفت إلى بعض المخطوطات لما وقع في الخطأ في الموضوعين .

ولو رجع إلى المعرفة - ورواية البيهقي عن الشافعي فيها - ما وقع في هذا الخطأ ( ٣ / ١٢٩ ) .

ولو رجع إلى الحميدى لوجد فيه : « إبراهيم بن أبي حرة » ( ٢ / ٢٢١ ) .

ومن المضحك المبكى أنه أثبت في الهامش هذين المصدرين ولكنه لم يستفد منهما ، ما فائدة أن الحديث هنا أو هناك إذا لم يسهم ذلك في التوثيق والتحقيق ؟

٩- في الطبعة الأميرية خطأ دقيق لا يصلحه إلا التحقيق ؛ ولأنه ليس هناك تحقيق لم يلتفت إليه صاحب الطبعة الجديدة .

ففي « باب أم حيين » من كتاب الحج جاء الأثر عن عثمان رضي الله عنه : « قضى في أم حيين بحملان من الغنم ، قال الشافعي : يعني حملاً » ( ٢ / ١٦٥ ) .

وجاءت العبارة في الطبعة الجديدة كما هي في الطبعة الأميرية ( ٥ / ٣٤٦ ، رقم ٦٥٤٥ ) وهذا خطأ ، والصواب : « قضى في أم حيين بحلّان من الغنم وهي في أكثر من مخطوط عندي هكذا : « بحلان » .

قال في المصباح المنير : « الحُلَامُ والحُلَّانُ : وزان تُفَّاح : الجَدْيُ يُشَقُّ بطن أمه ، ويخرج ، فالميم والنون زائدتان » .

هذا وقد فسره الإمام الشافعي بالحمل .

ولو رجع إلى المعرفة من طريق الشافعي لوجد فيها « حُلَّان » وليس : « حملان » ( ٤ / ١٩٠ ) .

١٠- في « باب كمال الطواف » من كتاب الحج قال الشافعي : أخبرنا سفيان قال : حدثنا عبد الله بن أبي يزيد قال : أخبرني أبي قال : أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة . . . الأثر .

هكذا في الطبعة الأميرية ( ٢ / ١٥٠ ) .

وقوله : « عبد الله بن أبي يزيد » خطأ ، والصواب : « عبيد الله بن أبي يزيد » ، وهو عبيد الله بن أبي يزيد المكي ، روى عن ابن عباس وجمع ، وعنه شعبة وابن عيينة ، صدوق . مات سنة ١٢٦ وعاش ستاً وثمانين سنة روايته في الكتب الستة . (الكاشف / ١ ، ٦٨٨ ، رقم ٣٦٠١) .

والاثر أخرجه الحميدى ( ١٥ / ١ ) عن سفيان به .

وأخرجه ابن ماجه بهذا الإسناد ، رقم ( ٢٠٠٥ ) في كتاب النكاح ، باب الولد للفراش وللعمام الحجر ، بهذا الإسناد ، وهو في مسند الشافعى « عن عبيد الله » ( ص ١٣٠ ) . ورواه البيهقى فى المعرفة من طريق الشافعى ( ٤ / ٧٢ ) ، وفى جميعهم : « عبيد الله بن أبي يزيد » .

أما صاحب الطبعة الجديدة للأم مدعى تحقيقه فأثبت فى الصلب : « عبد الله بن أبي يزيد » على الخطأ ، كما هو فى الطبعة الأميرية .

ثم أشار فى الهامش إلى أن فى ( س ) : « عبيد » ( ٥ / ٢٦٦ ، رقم ٦١٧٦ ) .

أهكذا يكون التحقيق؟ !

١١- فى « باب مالا يؤكل من الصيد » من كتاب الحج جاء هذا الاثر فى الطبعة الأميرية : « أخبرنا مالك ، عن محمد بن المنكدر ، عن ربيعة بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقود بعيراً له فى طين بالمقيا وهو محرم » ( ٢ / ١٧٧ ) .

وهذا خطأ ، قوله : « يقود بعيراً » .

والصواب : « يُقَرَّدُ بعيراً » أى : يتزع قردانه جمع قُراد ، ومخطوطات أربع لَدَى فى هذا الموضع كلها على الصواب : « يُقَرَّدُ » ورواية البيهقى فى المعرفة من طريق الشافعى فيها : « يقرد » ( ٤ / ٢٣٥ ) .

وموطأ مالك مصدر الشافعى فى هذا الاثر فيه « يُقَرَّدُ » ( ١ / ٣٥٧ ، رقم ٩٢ ) فماذا فعل محقق الطبعة الجديدة ؟

نقلها كما هى فى الطبعة الأميرية على الخطأ . ( ٥ / ٤٠١ ، رقم ٦٧٧٦ ) .

وقوله فى هذا الاثر : « وهو محرم » ليس فى جميع المخطوطات الأربع .

وقد أثبتتها بين قوسين وقال فى الهامش : سقط من ( د ، س ) .

والحق أنه لم يسقط ، ولكن رواية الأم ليس فيها « وهو محرم » على الرغم من أنها

فى الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الليثى عن مالك عن يحيى بن سعيد ؛ ولكن رواية الشافعى عن محمد بن المنكدر التى هى رواية الشافعى .

فكان ينبغى ألا يثبتها ، ولا بأس بأن يشير فى الهامش إلى أنها فى الطبعة الأميرية .

١٢- وفى « باب ما يفعل من دفع من عرفة » ، من كتاب الحج ( فى مختصر الحج المتوسط ) جاء هذا الأثر فى الطبعة الأميرية : وأخبرنا سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، وعن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ، عن أبى الحويرث قال: رأيت أبا بكر الصديق واقفاً على قزح ... الأثر . ( ٢ / ١٨٠ ) .

وهذا فيه خطأ فى موضعين :

الخطأ الأول فى قوله : « وعن سعيد بن عبد الرحمن » .

والصواب بدون العطف ، محمد بن المنكدر روى عن سعيد بن عبد الرحمن . وهذا الصواب هو ما فى ثلاث نسخ عندى ، وهو كذلك الذى فى مسند الشافعى ( ص ٣٧٣ ) وكذلك هو ما فى المعرفة من طريق الشافعى ( ٤ / ٢٢٨ ) .

فماذا فعل المحقق ؟ ! إنه نقلها كما هى فى الطبعة الأميرية ( ٥ / ٤١٨ ، رقم ٦٨٢٩ ) ولم يشر إلى شىء فى الهامش .

والخطأ الثانى فى قوله : « عن أبى الحويرث » .

والصواب : « عن ابن الحويرث » .

وهذا فى مخطوط عندى .

وفى رواية المعرفة من طريق الشافعى ( ٤ / ١١٨ ) .

وفى ابن أبى شيبة « عن جبير بن حويرث » ( ٤ / ٣٠ ، ٣١ ) .

قال ابن حجر فى تعجيل المنفعة : « جبير بن الحويرث » عن أبى بكر الصديق قوله ، وعنه سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ( أى فى هذا الأثر ) قال الحسينى فى التذكرة: فيه نظر ( تعجيل المنفعة ١ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والتذكرة رقم ٨٨٨ بتحقيقنا ) .

ماذا فعل المحقق ؟

أثبت « عن أبى الحويرث » أى الخطأ ، واكتفى أن قال فى الهامش : « فى : س ، و : بن » ولقد ذكر فى الهامش أن الحديث فى المعرفة ، أما اطلع فيها على « ابن الحويرث » ؟ !

١٣- فى « دخول منى » من مختصر الحج المتوسط تكلم الإمام عن الرعاء ، وأنهم إذا رموا الجمرة يوم النحر يمكنهم أن يدعوا المبيت بمنى ، ويبيتوا فى إبلهم ، ويقموا ويدعوا الرمى الغد من بعد يوم النحر ، ثم يأتوا بعد الغد من يوم النحر وذلك يوم النفر الأول .

قال : « فيتدثوا فيرموا لليوم الماضى الذى أعياه فى الإبل » .

هكذا جاءت العبارة فى الطبعة الأميرية . ( ١٨١ / ٢ ) .

وهى خطأ ؛ إذ لا معنى لقوله : « لليوم الماضى الذى أعياه فى الإبل » .

والصواب : « لليوم الذى أعياه فى الإبل » .

« أعياه » بالغين المعجمة بعدها باء موحدة .

هكذا جاءت فى بعض النسخ لدى .

وفى القاموس : « غَبَّ عندنا » : بات ، كأغَبَّ . فيكون المعنى :

فيرموا لليوم الذى باتوه فى الإبل ، ولم يبيتوه بمنى .

ماذا فعل مدعى التحقيق ؟

إنه نقل العبارة كما هى فى الطبعة الأميرية غير عابئ بما عنده من مخطوطات ، إن كان عنده هذه المخطوطات . ( ٥ / ٤٢٣ ، رقم ٦٨٤٧ ) .

ولم يشر فى الهامش إلى فروق قد تلقى ضوءا فى سبيل الاهتداء إلى الصحيح من الكلمة والمعنى .

١٤- فى بعض الأحيان قد تبدو الكلمة للوهلة الأولى ملائمة للمعنى ، ولكن بالتحقيق يتبين تحريفها ، ومن هنا تبدو أهمية مقابلة النسخ للكشف عن الصحيح .

فى « باب بيع الآجال » من البيوع جاءت هذه العبارة فى الطبعة الأميرية :

« وكذلك لا خير فى تمر قد عصر وأخرج صفوه بتمر لم يخرج صفوه كئلاً بكيل » أى

لا يجوز هذا البيع ( ٧٠ / ١ ) .

ولكننى وجدت فى بعض مخطوطات الأم : « صَقْرُهُ » بدل : « صَفْوُهُ » وقلت : إذا

كان لها معنى يتعلق بالتمر وبالسباق ، وإلا فهى المحرفة ، فرجعت إلى القاموس فوجدت فيه

أن « الصَّقْرُ » هو عسل الرطب ، فأيقنت أن الكلمة فى مخطوطين من مخطوطات الأم

هى الصحيحة ، وأن ما فى المطبوع محرف ، ولا يتلاءم مع المعنى مع شئ من التدقيق .

ويكون المعنى: تمر قد استخرج عمله .

ألم يكن بالأولى لصاحب التحقيق على عشر نسخ أن يدرك ذلك ، ويكتب هامشاً يبين فيه هذه الفروق بين النسخ على غيره يقتنع بأن الصواب هو « صقره » وأن الإمام الشافعي - وهو المدقق - ما كان ليترك هذه الكلمة التي تشبه المصطلح إلى غيرها ؟

إنه لم يصنع شيئاً أكثر من أنه نقل ما في الطبعة الأميرية ( ٦ / ٢٥٦ ، رقم ٨٥١٩ ) .

واليك أيها القارئ الكريم نماذج لتحريف أو سقط يفسدان المعنى ويدركان بشيء من التأمل مع مساعدة المخطوطات أو بعضها :

١٥- في « باب السلف والمراد به السلم » من كتاب البيوع جاء هذا الأثر في الطبعة الأميرية « ابن عباس رضي الله عنه يقول : لا نرى بالسلف بأساً ، الورق في الورق نقداً » ( ٣ / ٨١ ) .

والجزء الثاني من هذه العبارة غير مفهوم ، أو خطأ ، بل هما معاً ؛ لأن الورق في الورق نقداً ما صلتها بالسلف ، وبالجزء الأول من العبارة ؟ ولا يجوز سلف الورق بالورق نقداً فقارئ هذه العبارة يقف عندها لهذا الإشكال ؛ ولكن التحقيق والمقابلة يزيلان هذا الإشكال .

ففي بعض المخطوطات ما يبين أن في العبارة سقطاً ، وهي بدونه :

« الورق في شيء ، الورق نقداً » .

والمعنى على هذا مستقيم ، وتكون العبارة الثانية مفسرة للعبارة الأولى ؛ أي يجوز السلف في شيء من السلع بالورق ، والورق يكون نقداً ، والشئ من السلع هو المؤجل .

وفي هامش إحدى مخطوطات السنن الكبرى : « معناه - والله تعالى أعلم : أن الورق إذا أسلفه في شيء وجب تسليمه في مجلس العقد » والله تعالى أعلم .

ماذا فعل طابع الطبعة الجديدة ؟

الجواب : نقلها كما هي في الطبعة الأميرية ، هل هذا هو التحقيق ؟ ! ( ٦ / ٢٨٥ ، رقم ٨٦١٧ ) .

١٦- وفي باب وقت بيع الفاكهة من كتاب البيوع جاء قول الإمام الشافعي في الطبعة

الأميرية :

« وكيف يحرم أن يباع قثاء أو خريز حين بدا قبل أن يطيب منه شيء ، وقد روى

رجل أن يبتاع ولم يخلق قط » . ( ٣ / ٥٧ ) .

قل لى بربك : أى عقل وأى ذكاء يمكن بهما فهم هذه العبارة ؟  
ولكن بتوفيق الله تعالى ثم بالتحقيق والمقابلة بين النسخ يرتفع الإشكال ، وإن العبارة  
فيها تحريف كبير ؛ وصحتها :

« وكيف يحرم أن يباع قثاء أو خربز حين بدا قبل أن يطيب منه شيء ، وقد رؤى ،  
وقد حلّ أن يتباع ولم يخلق قط ؟ » .

والمعنى أن الشافعى ينكر أن يتفق على حرمة بيع ما لم يطب ويبدو صلاحه وهو  
مرئى ، بينما يحل بيع ما لم يخلق قط ، فالأخير أولى بالحرمة من الأول وذلك كبيع  
جبل الحبلّة ، وبيع السنين ، وهو المعاومة ، فهذا لم يخلق بعد ، وقد يخلق وقد لا  
يخلق ، وفيه من الغرر أكثر من بيع الثمر الذى لم يبد صلاحه ومرئى ومخلوق ، ولكن  
على نحو غير مكتمل .

ما الذى فعله صاحب الطبعة الجديدة للأم ؟

الجواب : نقل - كعادته - ما فى الأم كما هو دون أدنى إشارة إلى خلافه عما هو فى  
بعض المخطوطات ، أو إشارة إلى أن هذا غير مفهوم . ( ٦ / ٢١٥ ، رقم ٨٣٨٣ ،  
٨٣٨٤ ) .

والعجيب أنه جعل بعضه نهاية فقرة ، وبعضه - وهو غير المفهوم والمحرف - بداية  
فقرة .

والمضحك المبكى أنه ضبطها ، ولا أدرى على أى أساس من الفهم منه ضبطها .  
قال : « وقد روى رجل أن يتباع » .

١٧ - وفى « باب الأجال فى الصرف » من كتاب البيوع جاء حديث أبى سعيد  
الخدري رضي الله عنه المشهور : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا  
بمثل ، ولا تبيعوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا  
بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائبًا بناجز » .

هكذا جاء الحديث فى الطبعة الأميرية ( ٣ / ٢٥ ) .

والتحريف واضح تمامًا فى موضعين : « ولا تبيعوا بعضها على بعض » .

وصحتها فى المخطوطات ، وكتب التخريج ومسند الشافعى (ص ١٤٠) والمعرفة

(٢٨٧/٤) والموطأ مصدر الشافعى (٢/٦٣٢ ، ٦٣٣ ، رقم ٣٠) :

« ولا تُشْفُوا بعضها على بعض » من الشُّفِّ ، وهو الزيادة أى : لا تزيدوا بعضها على بعض فيكون الربا .

وهو حديث متفق عليه ، أتى بهذا اللفظ فى الصحيحين ( خ : رقم ٢١٧٧ ، م : رقم ١٥٨٤ / ٧٥ ) .

ماذا فعل من ادعى تحقيق الأم مع هذا التحريف الواضح ؟

الجواب : أنه نقل الحديث كما هو فى الطبعة الأميرية ( ٦ / ٨٥ ، رقم ٧٨٨٨ ) وضبطها : « تَبِعُوا » .

١٨ - ومما هو غير مفهوم المعنى ويلفت نظر المحقق ليتحرك حتى يجد الكلام المفهوم المستقيم ما هو واضح فى هذا المثال :

فى باب القيام للجنائز يقول الإمام الشافعى : « وأرخص فى البكاء بلا أن يتأثر ولا أن يُعلنَ إلا خيراً ، ولا يدعون بحرَب قبل الموت » .  
هكذا جاءت العبارة فى الطبعة الأميرية . ( ١ / ٢٤٨ ) .

ولفت انتباهى قوله : « بلا أن يتأثر » ، إن الإمام الشافعى يخاطب النسوة اللاتى حول الميت وهو يحتضر ، فيقول : لا بأس من بكائهن ، ولا أن يعلن إلا خيراً ، ولا يقولن : « واحرَباه » فالنون الأخيرة فى الأفعال نون النسوة ، كيف إذا تقحم هذه العبارة « بلا أن يتأثر » ، إنها لو كانت صحيحة لقال : « بلا أن يتأثرن » ولكن يكون الخطأ فى المعنى ، وعدم استقامته ؛ إذ كيف يدعوهم إلى ألا يتأثرن ، لا بد من التأثر ، وهو ما ينتج البكاء ، وليس فيه حرج فى الشرع .

ولكن العبارة محرفة وصحتها عند اليهقى فى المعرفة من طريق الشافعى ( ٣ / ١٩٧ ) ؛ ففيها : « بلا أن يندبُن » بدل : « بلا أن يتأثر » وبذلك يستقيم المعنى .  
وفى هذه اللفظة ليس أمامى إلا نسخة تشتريتى ، وهى غير واضحة فيها ؛ لأن أغلبها غير منقوط .

ألم يستوقف الغموض وعدم استقامة المعنى المحقق ؟

إنه اكتفى - كعادته - فى تسجيل ما فى الطبعة الأميرية ، دون أدنى تأمل أو تحقيق ، وليته رجع إلى المعرفة ، فأقام اللفظ والمعنى . ( ٣ / ٤٢٢ ، رقم ٣٣٢٩ ) .

١٩ - وشبيه بهذا ما هو فى باب الغنم تختلط بغيرها من كتاب الزكاة ، يبين الإمام

الشافعي أن الأصناف المختلفة من جنس واحد لا بأس بجمعها وأخذ الزكاة منها كلها ؛ لأنها من جنس واحد ، قال : « ألا ترى أنا نصدق البُخْتَ مع العرَّاب ، وأصناف الإبل كلها ، وهي مختلفة الخلق ، ونصدق الجواميس مع البقر والدَّرْبَانِيَّة مع العرَّاب ، وأصناف البقر كلها ، وهي مختلفة ، والضَّان ينتج المعز ، وأصناف المعز والضَّان كلها ، لأن كلها غنم » .

هكذا جاءت هذه العبارة : « والضَّان ينتج المعز » (١٦/٢) .

وقد استوتقت طابعي الأميرية ؛ لأنها غير مفهومة ، فقالوا : « قوله : والضَّان ينتج المعز ... إلخ ، كذا في النسخ » .

ولكن بعض المخطوطات الدقيقة حلت هذا الإشكال ؛ ففيها : « والضَّان مع المعز » أى تصدق الضَّان مع المعز ، كما تصدق أصناف الإبل مع بعضها ، وأصناف البقر مع بعضها . فهذا هو الملائم للسياق وللمعنى وللمعقول .

ماذا فعل المحقق للأم كما قال ؟

الجواب : أنه نقل ما في الطبعة الأميرية ، ودون التفات إلى إشارة الطبعة الأميرية ، ودون أن تنطق مخطوطاته العشرة - كما زعم - شيئاً (٤/٦٦ ، رقم ٣٨٣٠) .

٢٠ - ومن الأخطاء العجيبة ذلك الخطأ في الاسم الذى يؤدي إلى نسبة القول إلى غير قائله ، بل نسبته إلى مجهول لا يعرف :

في «باب الأجال فى السلف والبيوع» من كتاب البيوع جاء هذا الأثر : «أخبرنا القَدَّاح ، عن محمد بن أبان ، عن حماد بن إبراهيم أنه قال : لا بأس بالسلم فى الفلوس » .

هكذا جاء فى الطبعة الأميرية : « حماد بن إبراهيم » (٣/٨٦) وهو خطأ كما تبينه بعض المخطوطات ، التى فيها : « حماد عن إبراهيم » .

فهذا هو الصواب وحماد هو ابن أبى سليمان ، وإبراهيم هو النخعى .

وهذا الصواب هو الذى فى السنن الكبرى لليهقى من طريق الشافعى (٥/٢٨٧) .

وهو أيضاً فى الآثار لمحمد بن الحسن الشيبانى (ص ١٦٦) نحوه .

ماذا فعل زاعم التحقيق؟

الجواب: نقلها كما هى فى الأميرية ، دون تعليق ، أو فروق ، أو شىء (٦/٣٠١) ،

رقم (٨٦٧٠) .

٢١ - وقريب من ذلك في نفس الصفحة يتكلم الشافعي عن الفلوس بأنه يجوز السلم فيها ، وعلل ذلك بأن الفلوس تختلف عن الدراهم والدنانير ، بأن الأخيرة تكون أثماناً للأشياء المتلفة والمستهلكة ، فإذا أتلّف إنسانٌ ما شيئاً يضمنه فإنه يُقوّم عليه بذهب أو فضة دون الفلوس ، ودون الحنطة مثلاً ؛ ومن هنا قال الشافعي : « وإنما أجزت أن يسلم في الفلوس بخلافه في الذهب والفضة بأنه لا زكاة فيه ، وأنه ليس بضمن للأشياء كما تكون الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء المتلفة » ثم قال بعد ذلك : « فإن قال : الحنطة ليست بضمن لما استهلك ، قيل : وكذلك الفلوس » (٨٦/٣) .

فهذه العبارة الأخيرة تدل على أنه يريد في العبارة الأولى : أن الفلوس ليست بضمن للأشياء المتلفة ؛ أي المستهلكة ، كما في العبارة الثانية .

ولكن حدث تحريف في العبارة الأولى في الطبعة الأميرية ، فجاءت هكذا : « كما تكون الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء المسلفة » (٨٦/٣) .

وبعض المخطوطات على الصواب : « للأشياء المتلفة » .

ولكن مدعى التحقيق أثبت ما في الطبعة الأميرية ، دون تصحيح أو حتى تعليق وبيان فروق . (٣/٦ ، رقم ٨٦٦٨) .

٢٢ - ولعلك لاحظت أيها القارئ الكريم من بعض الأمثلة السابقة أن بعض الكتب الأخرى غير المخطوطات قد تساعد المحقق للوصول إلى الصواب . وفي المثال الذي نسوقه دليل كبير على ذلك ، فقد أجمعت المخطوطات والمطبوع على أمر ، ولكن من خلال التخريج ، ومن خلال الكتب الأخرى التي نقلت من الأم يتبين أن هذا الأمر خطأ ، وأن الصواب هو ما في هذه الكتب .

جاء في طبعة الأميرية في « باب السن التي تؤخذ من الغنم » : قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى : أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن إسماعيل بن أمية ، عن عمرو بن أبي سفيان ، عن رجل سماه ابن مسعر - إن شاء الله تعالى - عن مسعر أخى بنى عدى قال : جاءني رجلان ، فقالا : إن رسول الله ﷺ بعثنا نصدق أموال الناس . . . الحديث (١٤/٢) .

هكذا : « مسعر » في الموضعين ، وأجمعت المخطوطات التي لدى المطبوع على ذلك ، ولكنه خطأ .

أ - فكتب التخريج للحديث عند أبي داود وغيره تقول : « سَعْر » (سنن أبي داود ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩) - كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، سنن النسائي ٣٢/٥ ، ٣٣ -

كتاب الزكاة - باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق . رقم ٢٤٦٢ ، مسند أحمد ٤١٤/٣ ، الأموال لأبي عبيد ص ٤٩٥ رقم ١٠٩٠ ، الأموال لابن زنجويه ٨٨٣/٣ رقم ١٥٦٠ ، المعجم الكبير للطبراني ١٧٠/٧ ، رقم ٦٧٢٧ .

ب - فى كتب الرواة : « سَعْر » وهو ابن سودة أو ابن دَيْسَم الكنانى الدولى ، مخضرم ، وقيل : له صحبة - التاريخ الكبير للبخارى ، وذكر له هذا الحديث ١٩٩/٣ ، ٢٠٠ ، التذكرة للحسينى رقم ٢٢٣٨ ، تهذيب الكمال رقم ٢٢٣٦ ، التقريب رقم ٢٢٦٧ - الكاشف ٤٣١/١ ، رقم ١٨٥١ .

ج - وقد يقال على إجماع المخطوطات والمطبوع : هكذا رواية الشافعى : مسعر ، ولكن رواية الشافعى فى المسند « مسعر » (٢٣٩/١) - الترتيب ، ص ٩١ من غير المرتب ) ، ورواية البيهقى من طريق الشافعى « مسعر » (المعرفة ٣ / ٢٣٦) .

لكل هذا كان ينبغى أن يثبت « مسعر » وينبه إلى ما فى المخطوط والمطبوع ، وإلا فليعلق ، وليتبه ، خاصة وأنه خرج من أحمد وأبى عبيد والبيهقى فى المعرفة (٤/٥٦) ، رقم ٣٧٧٧ .

لكنه لا يخرج عن طوق الطبعة الاميرية .

٢٣ - والتخريج نوع من التحقيق ، فهو ينبه المرء - إن غفل - عن بعض المخطوطات ، والمثال التالى يبين أن تخريجه لا يسهم فى التحقيق ، وإلا ما وقع فى الخطأ الذى وقعت فيه الطبعة الاميرية فى موضعين لإسناد أثر واحد :

الموضع الأول : فى باب السن التى تؤخذ فى الغنم جاء هذا الأثر فى الطبعة الاميرية (٨/٢) : أخبرنا سفيان بن عيينة ، قال : حدثنا بشر بن عاصم ، عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليفها ... الأثر (٨/٢) .  
والموضع الثانى : فى باب ما يُعدُّ على رب الماشية من كتاب الزكاة أيضا ، الأثر نفسه ، بهذا الإسناد نفسه (١٣/٢) .

وهذا الأثر هنا وهناك فيه خطأ . والصحيح : « بشر بن عاصم (وهو ابن سفيان بن عبد الله ) عن أبيه أن عمر استعمل أباه سفيان على الطائف ومخاليفها» .

فالحديث أو الأثر فيه « سفيان » وليس « أبا سفيان » فى الموضعين .

وهذا فى بعض المخطوطات ، منها ما سماها هذا المدعى «د» .

والأثر فى مصنف عبد الرزاق (٤/١١ ، ١٢) كتاب الزكاة - باب ما يُعدُّ ، وكيف

تؤخذ الصدقة : عن ابن جريج ، عن بشر بن عاصم بن سفيان ، عن عاصم بن سفيان نحوه . رقم (٦٨٠٨).

وفي الموطأ (١/٢٦٥ - ١٧ كتاب الزكاة ، (١٤) باب ما يعتد به من السخل في الصدقة ) عن ثور بن زيد الديلي ، عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي ، عن جده سفيان ابن عبد الله ، نحوه .

بل هو في المعرفة على الصحيح ، من طريق الشافعي : « استعمل أباه سفيان » (٣/٢٣٤ ، ٢٣٥).

وقال طابعه : « كذا جاء في المخطوطات ، وفي السنن الكبرى وفي الأم : (أبا) وهو خطأ أو تصحيف » فجزاه الله خيراً .

وقد نقل زاعم تحقيق الأم الخطأ في الموضعين (٤/٣٣ [٣٦٨٢] ، ٥٤ [٣٧٦٩] ) .

وقد مر من الأمثلة أنه لم يُقد من المخطوطات ، أما الذي أريد أن أقوله في هذا المثال فهو : إنه لو كان ملتفتاً إلى تخريجه وإعياً له لأعانه على الوصول إلى الصحيح .

ففي هذا التخريج : « ورواية ابن حزم من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان كما أورد رواية فيها : « بعث رسول الله ﷺ سفيان بن عبد الله على الصدقة » ، ونقل أن « هذا غريب ، والذي أرسل سفيان هو عمر لا النبي ﷺ » (هامش ٤/٣٣ ، ٣٤) .

إذا فالمرسل هو سفيان بن عبد الله لا أبا سفيان كما أثبت في النص في الموضعين ، اقتداء بالطبعة الأميرية .

٢٤ - وشبهه بهذا ما جاء في الطبعة الأميرية :

أخبرنا عبد المجيد ، عن ابن جريج عن زيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن رجلاً سأل عبد الرحمن التيمي عن صلاة طلحة ، فقال : إن شئت أخبرتك عن صلاة عثمان . والأثر (١/٢٥٧) .

هكذا جاء : « عن زيد بن خصيفة » وهو خطأ .

وهو كذلك في المخطوط والمطبوع ، ولكنه في مسند الشافعي : « يزيد بن خصيفة » (ص ٨٦ وفي الترتيب ١/١٩٣) وفي المعرفة « يزيد » (٢/٣١٥) من طريق الشافعي .

ولا يقال : هذا ربما يكون خطأ من الشافعي ؛ لأنه لو كان كذلك لنبه البيهقي عليه - كعادته دائماً .

وكتب الرواة وكتب التخریج تؤكد أنه «يزید بن خصيفة».

أما صاحب تحقیق الأم فنقل «زید» كما هو فی الطبعة الأميرية ، وذكر أنه فی السنن الكبرى و فی المعرفة (٤٦٢/٣ ، رقم ٣٥٦٠).

ألم یلفت نظره أنه فی المعرفة «یزید» وليس «زید»!؟

٢٥ - والظاهرة الأكثر خطراً فی هذا التحقيق المزعوم أن یترك ما فی النسخ كلها ؛ مخطوطة أو مطبوعة ، ویثبت شيئاً آخر مختلفاً كل الاختلاف.

فقد جاء فی باب الإقرار - عنده - عبارة : « وقضينا المصوب » (٧/٣٢٥ ، رقم ١٠٦٧٢).

وهی فی النسخ المخطوطة والبولاقية : « وقضينا للمصوب » (البولاقية : ٢١٦/٣).

ما سر هذا الإعراض عن المخطوطات - إن كانت لديه مخطوطات - وعن البولاقية التي طبعت علی مخطوطات ، وبذل فیها أهلها جهد التحقيق؟

أغلب الظن أنه ترك البولاقية أيضاً واعتمد علی نسخة أخذت من البولاقية ، وهی طبعة الدار العلمية ، فیها كذلك : « وقضينا المصوب ».

٢٦ - ووصل هذا الظن إلى ما يشبه اليقين حين وجدنا أن هذه الظاهرة تتكرر.

ففی باب الغصب أثبت هذه الكلمة : « أو اشتغل » ثم ادعی فی الهامش أنها هكذا فی المطبوعة ، وقال : ولعلها : « استغل » ویقصد بالمطبوعة البولاقية (٧/٣٤٤ ، رقم ١٠٧٤٦).

ولیس الأمر كذلك فهی فی البولاقية والمخطوطات : « استغل » ، ولكنها فی طبعة الدار العلمية كما أثبتها : « اشتغل ».

٢٧ - وفی باب الغصب أيضاً جاء فی المطبوع والمخطوط هذه العبارة : « فیقال لرب الجارية : إن رضیت ، وإلا فأقم بینة ، فإن أقام بینة أخذ له بیته » (البولاقية : ٢٢٥/٣).

ولكنه أثبتها هكذا :

«فیقال لرب الجارية : إن رضیت وإلا فإن أقام بینة ، فأقام بینة أخذ له بیته» (٧/٣٥٤ ، رقم ١٠٩٦).

وبالمقارنة بين النسخين نرى مدى التحريف والتواء المعنى فيما أثبتته .  
وهذه العبارة كما نقلها فى طبعة الدار العلمية (٢٨٨/٣) أى إنه ترك البولاقية،  
والمخطوط من النسخ .

٢٨ - ومن أمثلة تركه للمخطوطات وأخذه من طبعة الدار العلمية بما فيها من سقط  
هذا المثال :

فى البولاقية والمخطوطات فى باب الغصب ( البولاقية ٢٢٧/٣):

« ولا شىء للغاصب فى زيادة عمله ؛ لأن عمله إنما هو أثر . »

ترك مدعى التحقيق : « لأن عمله » لأنه سقط من طبعة الدار العلمية (٢٩١/٣).

(عنده ٣٦٠ / ٧ ، رقم ١٠٨٢٩).

٢٩ - ومن أمثلة ذلك أيضاً : أنه أثبت فى نهاية باب الغصب هذه العبارة : « وإن

كانت قيمة أقل من قيمة الحنطة . »

(٣٦٦ / ٧ ، رقم ١٠٨٦١) .

وهى فى البولاقية والمخطوطات :

« وإن كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الحنطة » (البولاقية ٢٢٩/٣) فقطت كلمة

« الدقيق » .

وهى كذلك ساقطة من طبعة الدار العلمية (٢٩٣ / ٣).

هذه الأمثلة مستخلصة من جزأين ونصف من الطبعة الأميرية ، وهى قُلُّ من كُثْرٍ .

وأكتفى بهذا لأوجه كلمة إلى ذاك الأخ الذى ادعى تحقيق الأم .

فأقول له : إنك بلا شك قد خطوت بالأم خطوة فى طريق العناية به ، وهى تقديمه

فى صورة أنيقة ومنظمة ، وفهارس لا بأس بها ، وكان يكفىك هذا كى تقدمه للناس بهذا  
الجهد، فشكر عليه .

ولكنك ألست هذا كله ثوب الادعاء ، وكأنك تريد أن تحمد بما لم تفعل ، فقلت :

إنك حقته .

أتسحق أن تأخذ على عملك هذا درجة الدكتوراه كما ذكرت فى المقدمة (ص ١١)،

وإن كان وقْرٍ بعير ؟ أغلب الظن أنهم أعطوك درجة الدكتوراه على مقدمتك التى ادعيت

فيها أنك حققت الكتاب ، والحق أنك لم تحقق منه شيئاً .

أما عملك هذا فيشبه - إلى حد المطابقة - أعمال شخص يدعى تحقيق الكتب وهو يشوهها ، وليفهم القارئ اللبيب بقية ما أريد أن أقوله بهذه العبارة الموجزة ، فكنت كلابس ثوبى زور ، وقلت ما لم تفعل .

أندرى ما نتيجة ادعائك هذا ؟ هو أن ينصرف الناس عن خدمة الأم ، ولولا أنى قطعت فى تحقيقه شوطاً لا بأس به ، ولدى بعض مخطوطاته لانصرفت عن تحقيقه مع الذين صرفهم عملك هذا .

أندرى أيضاً أنك ثبطت هم الناشرين أن يلتفتوا إلى تحقيق مُحَقِّقٍ للأم كى ينشروه ، وعملك فى بعض المكتبات يباع بأعلى الأثمان كعقبة كاداء ، أو هو عقبة كاداء؟

وإذا كنت قد وضعت على أغلفة المجلدات عبارة « موسوعة الإمام الشافعى » فلماذا لم تضم مع الأم كتب: اختلاف الحديث ، والمسند ، ومختصر الزنى ، وكلها للشافعى ، وتبرز الموسوعة فعلاً؟! وهى فى الطبعة الأميرية التى اقتديت بها .

وكلمة أخيرة للمعنيين بالتراث والغيريين على أصالة الأمة ، أقول: إلى متى ستترك التراث ودور النشر لمثل هذه الأعمال من أناس أذعياء ، لا يتقون الله فى حرمة العبث بالتراث ؟

لقد ناديت قبل ذلك عقب نقد عملٍ شوهَ كتاباً من كتب التراث ، وهو : « أدب الفتوى لابن الصلاح ، وقام بهذا العمل طيب فى أمراض النساء ، ولكنه يدلس ، ويكتب الدكتور فلان » ، موهما أنه دكتور فى الدراسات الإسلامية ، ناديت أن تكون هناك هيئة تُقَوِّمُ الأعمال فى مجال التحقيق ، وتختبرها ، وتحكم عليها؛ ليكون الناس على بصيرة من أمرهم ، ويتميز الطيب من الخبيث ، والحق من الباطل ، ويعمل لها الأذعياء حساباً .

نسأل الله تعالى : أن يوفقنا لخدمة تراث ديننا ، وأصالة أمتنا ، وأن يرد عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، إنه نعم المجيب .

أ.د/ رفعت فوزى عبد المطلب

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الشريعة

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

# الإمام

للإمام محمد بن إدريس الشافعي  
١٥٠-٢٠٤ هـ

تفسيح وتصحيح

الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب